المرصد الاقتصادي بُقش
Boqash Economic Observer
بُقش
BOQA$H

ملخص أبرز الأحداث الاقتصادية على المستوى اليمني والعربي والدولي

أكتوبر 2025

@BoqashEcon @BoqashO Boqash.com

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

«توريد الإيرادات» و«صرف الرواتب».. وجهان لأزمة كارثية واحدة

بقي العنوان العريض للأزمة الاقتصادية والمالية والمعيشية في اليمن خلال شهر أكتوبر 2025 هو «توريد الإيرادات» إلى حساب حكومة عدن في «بنك عدن المركزي»، ليصبح هذا الملف الشغل الشاغل للرأي العام. هذه الأزمة برزت بوصفها إحدى أخطر صور الاختلال المالي والإداري في البلاد، بعد أن عجزت الحكومة عن إلزام الجهات الإيرادية والمحافظين والمسؤولين المحليين في المحافظات بتوريد الإيرادات.

تداخَل هذا الملف بعدد كبير من التداعيات والمواقف والأحداث التي تتبَّعها مرصد «بقش» طوال شهر أكتوبر، بما في ذلك اللجوء الرسمي للمجلس الرئاسي وحكومة عدن إلى «تحرير سعر الدولار الجمركي» الذي يمثّل تهديداً للمواطنين ومعيشتهم كما سنفصّل لاحقاً في هذا التقرير، في الفشل المالي والإداري للحكومة وعجزها عن إقناع المحافظين والمسؤولين في المحافظات بتوريد الإيرادات، وما تخلَّل ذلك من تفاقُمٍ لأزمة صرف الرواتب التي يستعرضها بقش في هذا التقرير، وهو ما يُنذر بمزيد من التعقيد في المشهد الاقتصادي خلال الأشهر المقبلة ما لم يتم اتخاذ إجراءات حازمة تضمن توريد الإيرادات وتوحيد القنوات المالية الرسمية.

وقبل الدخول في أي تفاصيل، تجدر الإشارة إلى أن «صندوق النقد الدولي» نشر في أكتوبر استنتاجات وصفها بـ«المبدئية» للوضع الاقتصادي المتدهور في اليمن، بعد مشاورات المادة الرابعة من اتفاقية تأسيس الصندوق، مع حكومة عدن، وهي المشاورات التي استُؤنِفت بعد توقف دام 11 عاماً، ما أدى إلى توقف ترتيب تسهيل ائتماني ممدد مدته ثلاث سنوات، وتعليق إعداد المؤشرات الاقتصادية الرئيسية وتعطيل وضع السياسات.

صندوق النقد بالأرقام: اليمن أكثر بلدان العالم هشاشة

في تقريره قال صندوق النقد الدولي إن الحرب جعلت اليمن واحداً من أكثر بلدان العالم هشاشة، مع أزمة إنسانية واقتصادية هي الأشد عالمياً. إذ انكمش الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في اليمن بنحو 27% خلال السنوات العشر الماضية، وتراجَع متوسط دخل الفرد بشكل كبير، فيما أدت انهيارات العملة والتضخم المرتفع إلى تآكل الدخول الحقيقية.

وأدى توقف تصدير النفط إلى تعميق الأزمة المالية، في الوقت الذي تراجعت فيه الإيرادات الحكومية من 22.5% من الناتج المحلي الإجمالي في 2014 إلى أقل من 12% في 2024، بينما ارتفع الدين العام إلى أكثر من 100% من الناتج المحلي في مناطق حكومة عدن، مع تراكم المتأخرات للدائنين الخارجيين.

ذكر الصندوق هبوط إيرادات الحكومة منذ عام 2022 بأكثر من 8 نقاط مئوية من إجمالي الناتج المحلي بسبب: «(1) توقف صادرات النفط، (2) تحول التجارة إلى الموانئ الشمالية، (3) تزايد التهريب، (4) استقطاع المحافظات لإيرادات الحكومة المركزية دون وجه حق». وإضافةً إلى ذلك أدى التنافس بين المحافظات على حركة الموانئ إلى اختلاف معدلات الضرائب، وتفاوت التعريفات الجمركية، وانخفاض الإيرادات الكلية الممكنة لحكومة عدن.

وتوسع عجز الحساب الجاري من 2.1% عام 2014 إلى قرابة 11% عام 2024، فيما انخفضت الاحتياطيات الدولية إلى أقل من شهر واحد من الواردات، رغم الدعم السعودي الكبير الذي بلغ نحو 2 مليار دولار خلال 2024-2023.

وفي عام 2024، انكمش الاقتصاد للعام الثالث على التوالي بنسبة 1.5% نتيجة تراجع إنتاج النفط والغاز والصادرات والاستهلاك المحلي، مع بلوغ التضخم 27% وارتفاعه إلى أكثر من 35% على أساس سنوي حتى يوليو 2025.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

وتراجع الريال اليمني بنسبة 30% منذ مطلع 2025، ما اضطر الحكومة إلى اتخاذ تدابير استقرار نقدي في أغسطس الماضي. وتوقّع الصندوق انكماشاً طفيفاً بنسبة 0.5% في 2025، بسبب انخفاض الإنفاق الحكومي وتراجع تمويل الكهرباء.

وخفضت حكومة عدن الإنفاق بنسبة 5.4 نقاط مئوية، لينخفض العجز المالي بأكثر من 10 نقاط مئوية منذ 2022، ويصل إلى 1.9% من الناتج المحلي في 2024، واعتمدت الحكومة في تمويلها على السحب على المكشوف من الخزانة، مع قيام البنك المركزي بتعقيم السيولة باستخدام الودائع السعودية لبيع النقد الأجنبي والتحكم في نمو المعروض النقدي والتضخم.

ومع انخفاض المعروض من النقد الأجنبي وتزايد المضاربة على العملة في عام 2025، أنشأت الحكومة لجنة تنظيم وتمويل الواردات في يوليو 2025، لتعزيز شفافية الواردات وتوجيه النقد الأجنبي إلى القطاع المصرفي الرسمي.

شملت التدابير المؤقتة الإضافية قيوداً على مبادلات العملات الأجنبية، وحظر استخدام العملات الأجنبية لإجراء المعاملات المحلية، وإلغاء تراخيص محلات الصرافة المشتبه في تلاعبها بالعملة.

الصندوق: الحكومة ملزَمة بكل هذا

حسب قراءة بقش، أكد الصندوق أن هناك مخاطر محلية وخارجية تؤثر على الآفاق، فعلى المستوى المحلي قد يؤدي تجدُّد الصراعات الداخلية والتوترات الاجتماعية المحتملة بسبب عدم اليقين الاقتصادي إلى فرض معوقات أمام الإصلاحات وزعزعة الاستقرار الاقتصادي، ورأى أن من شأن نجاح جهود السلام أن تمهد الطريق لاستئناف تصدير النفط.

المخاطر الخارجية تشمل تزايد أسعار السلع الأساسية العالمية الذي قد يؤدي إلى تراجع قيمة العملة وارتفاع التضخم وبالتالي زيادة تآكل الدخول الحقيقية، أو تراجع المنح ومن ثم قصور موارد الميزانية والمزيد من التراجع في حجم الواردات وتدهور الأوضاع الإنسانية.

وفي حال تحقق هذه المخاطر، سيكون على السلطات تكثيف جهودها لتعبئة الإيرادات وترشيد الإنفاق، لكن بسبب محدودية الاحتياطيات بالفعل وصعوبة الأوضاع الإنسانية، سيكون من اللازم الحصول على دعم إضافي من المجتمع الدولي للتصدي لأي سيناريوهات سلبية حادة.

ولاستعادة سلامة الإيرادات واستدامتها، طالب صندوق النقد حكومة عدن بأن تربط اعتمادات الصرف بالتحويل الفوري للإيرادات من كافة المحافظات. كما طالب بتحسين الرقابة على الموانئ، وتوحيد وتوريد الرسوم الضريبية والجمركية من المحافظات، ودمج مؤسسات الإيرادات، وتنفيذ خطة تعبئة الإيرادات الطارئة قصيرة الأجل، المصممة بدعم من صندوق النقد الدولي، للمساعدة في تحقيق هذا الهدف.

كما طالب باتخاذ تدابير وصفها بأنها «بالغة التأثير» على مستوى السياسة الضريبية، ولا سيما التقييم الجمركي بأسعار الصرف السوقية، وتحديث الرسوم الجمركية، وتحسين الامتثال.

وأشار إلى «خفض دعم الكهرباء من خلال مواءمة التعريفات تدريجياً مع التكاليف، مع ضمان توفير الحماية الاجتماعية للمستخدمين المستحقين للتعريفات المخفضة، وتحسين عملية تحصيل الفواتير، وإلغاء اتفاقيات شراء الكهرباء غير المواتية، والتصدي للفساد».

يُضاف ذلك إلى تنفيذ ضوابط صارمة على المصروفات عبر محافظات حكومة عدن، وتعزيز إدارة النقدية، وتحسين شفافية المالية العامة عبر التحول الرقمي في الإدارة الضريبية، وتصحيح المخالفات في جداول الأجور لاحتواء تكلفتها، وتوفير المزيد من التمويل والتعاون مع الدائنين.

وطالب بحماية استقرار النظام المالي ونزاهته، عبر توسيع نطاق الرقابة على القطاع المالي ليشمل جميع مؤسسات تلقي الودائع، لتوفير السيولة للقطاع المصرفي والحد من احتمالات تراكم المخاطر المهددة للاستقرار المالي.

وسيحتاج اليمن بمرور الوقت، حسب رؤية الصندوق، إلى إصلاحات هيكلية هائلة لإطلاق إمكاناته الاقتصادية، وتتضمن الأولويات «تعزيز المؤسسات لتحسين الحوكمة»، و«تحسين إدارة المالية العامة عبر تنفيذ ضوابط على الإنفاق عبر القطاع العام، وتطبيق حساب الخزانة الموحد، وتحسين الشفافية والمساءلة في المجال الضريبي والجمركي».

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أزمة الرواتب.. عجز مالي وإداري ولجوء لـ«الاستدانة من البنوك»

تدهور الوضع المعيشي في عدن والمحافظات المجاورة بشكل كبير إثر انقطاع صرف رواتب موظفي الدولة (مدنيين وعسكريين) لأربعة أشهر متتالية، ووُصفت الأزمة بأنها تنذر بانهيار تام في حال عدم وجود حلول عاجلة من قبل حكومة عدن. ألقت الأزمة بظلالها على معيشة المواطنين، إذ بات الموظفون الحكوميون عاجزين عن شراء احتياجاتهم الأساسية، وسداد إيجارات المنازل، وشراء الأدوية وغيرها من الاحتياجات الضرورية، بينما لم ينعكس تحسُّن قيمة العملة المحلية بنحو 43% منذ نهاية يوليو 2025 على أسعار المواد الغذائية والأساسية والأدوية والخدمات.

أُرجِعت أزمة انقطاع الرواتب إلى فشل إدارة الدولة في تحصيل الموارد وتوريدها إلى بنك عدن المركزي، واستمرار امتناع أكثر من 200 جهة ومؤسسة حكومية رئيسية عن توريد الإيرادات إلى المركزي ومواصلة الاحتفاظ بها في حسابات خاصة بصورة تؤكد أن الدولة لا تتحكم في قرابة 80% من الأموال العامة. يضاف ذلك إلى الفساد المالي وهدر الموارد بمليارات الريالات، وفرض نقاط جبايات غير قانونية تذهب لجيوب نافذين، واستمرار صرف رواتب وإعاشات المسؤولين في الخارج بالعملة الصعبة.

استمرت أزمة الرواتب رغم الإعلان عن دعم اقتصادي سعودي جديد بقيمة 1.38 مليار ريال سعودي (367 مليون دولار) منذ 20 سبتمبر 2025. بينما جرت تحذيرات من انفجار الأوضاع وتأجيج الغضب الشعبي بشكل كبير في الشارع اليمني.

وفي 09 أكتوبر، أعلنت حكومة عدن عن خطة لصرف الرواتب المتأخرة للموظفين المدنيين والعسكريين، تحت إشراف رئيس الوزراء وبالتنسيق مع وزارة المالية والبنك المركزي، وقالت أيضاً إنها تعمل على خطة لضمان انتظام صرف الرواتب وتصفية الأشهر المتأخرة.

وُصف إعلان الصرف بأنه أول اختبار حقيقي لإصلاحات البنك المركزي النقدية ولقدرة الحكومة ومصداقيتها، وفقاً لاقتصاديين تحدَّثوا لمرصد «بقش». فالمصداقية لا يحددها الإعلان بحد ذاته، بل مدى انتظام صرف الرواتب لاحقاً في ظل غياب ميزانية واضحة، ما لم فإن ذلك لا يعدو عن كونه محاولة لامتصاص الغضب الشعبي في الوقت الذي فُقدت الثقة بين المواطنين والحكومة.

وكشفت معلومات لاحقة حصل عليها «بقش» أن الحكومة لجأت إلى «الاستدانة» من البنوك التجارية المحلية لتغطية الرواتب المُعلنة، مع خطة لتسديد هذه الديون فور وصول المنحة السعودية المعلن عنها البالغة 1.3 مليار ريال سعودي. وهذه الخطوة عكست أن الدولة تعمل عملياً بنظام الدَّين الداخلي قصير الأجل لتغطية أبسط التزاماتها، ما يدل على انهيار مالي كامل واعتماد شبه كلي على الدعم الخارجي والاقتراض الداخلي لتغطية النفقات التشغيلية.

وهذه الاستدانة تجعل البنوك التجارية جزءاً من عجلة الإنفاق الحكومي غير المنتج، وتزيد -الاستدانة- من أزمة الثقة على أنّ السداد مرهونٌ بالأساس على الدعم القادم من الخارج. وعلّق ناشطون على ذلك، مثل الصحفي «فتحي بن لزرق» الذي انتقد لجوء الدولة للاستدانة من «تاجر»، مؤكداً أن الموارد موجودة لكنها تذهب لجيوب متنفذين، ووصَف الوضع بـ«المؤسف جداً»، وقال: «ليست دولة أبداً، دولة تشحت».

وتوصف حكومة عدن بأنها تعتمد بشكل شبه كلي على المنح والدعم الخارجي والاقتراض الداخلي لتغطية النفقات التشغيلية، وعلى رأسها الرواتب، وهو ما يجعلها بمثابة دولة مفلسة، وغير قادرة على تغطية التزاماتها. ورغم امتلاك الحكومة موارد داخلية مثل الضرائب والجمارك وعوائد الموانئ وغيرها من العوائد الضخمة، إلا أن سوء الإدارة وغياب الشفافية وتعدُّد مراكز النفوذ المالي جعل هذه الموارد غير كافية لتغطية الالتزامات الشهرية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

صرف راتب واحد فقط.. ومخصوم منه!

فوجئ الموظفون المدنيون والعسكريون بصرف راتب شهر واحد فقط من أصل أربعة أشهر متأخرات، وتم صرف راتب شهر «يونيو 2025» للعسكريين و«شهر يوليو» للمدنيين.

وصف الموظفون ما حدث بأنه مجرد استهلاك إعلامي وسط غموض في آلية الصرف، وبأنه يشكل صدمة بعد الإعلان المبهَم الذي فُهم منه صرف أكثر من شهر.

وفي هذا المقام تم تناول «صراع النفوذ» داخلياً في الحكومة والبنك المركزي. أشار اقتصاديون -منهم الصحفي ماجد الداعري رئيس تحرير صحيفة مراقبون برس- إلى أن أطرافاً تعمّدت عرقلة التنفيذ الكامل لاتفاق صرف شهرين كدفعة أولى، لإحراج رئيس الحكومة الذي بدأ خطوات إصلاحية تهدد مصالح قوى الفساد.

كما فتحت مسألة صرف راتب واحد باباً للحديث عن «تسييس ملف الرواتب»، وإظهار رئيس الوزراء بمظهر الفاشل، ما يعكس عمق الخلافات في بنية السلطة.

لم يقف الأمر عند حد صرف راتب واحد، بل كُشف عن أن الراتب الوحيد الذي تم صرفه لم يَسلَم من الخصومات، حيث جرى الخصم منه، مما ضاعف معاناة الموظفين.

عَلِم مرصد «بقش» أنه تم الخصم من رواتب العديد من جنود الألوية العسكرية التابعة لوزارة الدفاع (التي تُصرف عبر بنك القطيبي) بحجة أن البعض منهم لا يُداوم. ويبلغ الراتب الأساسي للجندي 60 ألف ريال، تم استقطاع 10 آلاف منه في بعض الحالات ليتبقى 50 ألف ريال، في حين تم تسليم العديد من الجنود 30 ألفاً أو 25 ألفاً فقط بعد الخصم.

استُغرِب الخصم من الراتب الوحيد في ظل الظروف المعيشية الصعبة التي يعاني منها المواطنون، الذين يطالبون بدورهم برفع رواتبهم أصلاً، إلا أن الإجراءات الحكومية تجاهلت أصوات المواطنين.

فرض «البطاقة الإلكترونية» يستهلك الراتب اليتيم

وما زاد الطين بلّة هو أن وزارة المالية فرضت على المواطنين استخراج «البطاقة الإلكترونية» كشرط لاستلام راتب شهر أغسطس 2025. وأكدت مصادر لـ«بقش» أن راتب أغسطس، ومن بعده راتب سبتمبر، لن يتم صرفهما لأي مدني أو عسكري ما لم يكن بحوزته البطاقة الإلكترونية.

لكن استخراج البطاقة الإلكترونية بحد ذاته يحتاج إلى راتب أو نصف راتب على الأقل. موظفون أكدوا لـ«بقش» أن قيمة استخراج هذه البطاقة تصل إلى 25 ألف ريال، وتتجاوز هذا المبلغ إذا ما أراد الموظف تسريع إجراءات استخراجها، قائلين إن ذلك يعني أن الموظف مفروض عليه إنفاق راتبه أو أكثر من نصف راتبه لاستخراج البطاقة.

طالب المدنيون والعسكريون بصرف الرواتب دفعة واحدة، وعدم تحميلهم نتائج فشل الحكومة في إدارة الدولة والموارد وتسرُّب إيرادات المؤسسات التي تمتنع عن التوريد إلى خزينة الدولة، كون هذا الملف انعكس بشكل سلبي للغاية على عملية صرف الرواتب للقطاعين المدني والعسكري.

بنفس الوقت، جدَّد الموظفون انتقادهم لاستمرار ضخ حكومة عدن رواتب وحوافز وإعاشات مسؤوليها في الخارج بالعملة الصعبة، وفقاً لكشوفات تم تسريبها أبرزها «كشوفات الإعاشة» التي أظهرت أنّ الحكومة تنفق قرابة 12 مليون دولار شهرياً على عدد من مسؤوليها وإعلامييها وناشطيها في الخارج بالدولار شهرياً، وبمبالغ تصل إلى 7,000 دولار للفرد من بعض الشخصيات، أو تزيد في بعض الحالات.

وهناك من لم يتسلَّموا أي رواتب منذ خمسة أشهر، مثل معلمين في محافظة حضرموت يواصلون التدريس دون أي مستحقات. كما أن هناك من لم يتسلَّموا أي رواتب بالأساس منذ بداية عام 2025 (عشرة رواتب) مثل الموظفين والمعلمين النازحين من محافظة البيضاء إلى محافظة عدن وفق معلومات حصل عليها مرصد «بقش».

وبات ملف الرواتب وما يكتنفه من اختلالات وخصومات بمثابة مقدمة لانفجار شعبي وشيك في وجه الحكومة، فرغم انخفاض سعر الصرف إلى مستوى 1,600 ريال مقابل الدولار، لم يحدث أي تغيير إيجابي ملموس في الوضع المعيشي والخدمات المتدهورة كالكهرباء والمياه.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أبرز تفاصيل ملف الرواتب خلال شهر أكتوبر 2025 وفق متابعات مرصد «بقش»

البند	تفاصيل	أبرز الآثار على المواطنين
الرواتب المتأخرة	رواتب 4 أشهر بدءاً من يونيو 2025	تفاقم التدهور المعيشي وتراكم الديون والعجز عن تغطية الأساسيات، وفقدان الثقة في قدرة الحكومة على الوفاء بالتزاماتها تجاه المواطنين.
الشهر المصروف	راتب شهر يوليو للمدنيين، وراتب شهر يونيو للعسكريين (بعض الحالات النادرة تسلمت رواتب 3 أشهر).	خيبة أمل كبيرة بعد انتظار أربعة أشهر.
شرط الصرف المستقبلي	استخراج «البطاقة الإلكترونية» كشرط إلزامي لاستلام الرواتب اللاحقة.	تكلفة البطاقة تصل إلى نحو 25 ألف ريال، أي ما يُقدَّر بنصف راتب، مما يضيف عبئاً مالياً جديداً.
انقطاع رواتب أخرى	على سبيل المثال لا الحصر: انقطاع رواتب خمسة أشهر عن العديد من معلمي محافظة حضرموت، وانقطاع الرواتب منذ بداية 2025 عن الموظفين والمعلمين النازحين من محافظة البيضاء إلى محافظة عدن.	عدم انتظام الصرف، وتفاوت في المعالجة بين المحافظات، وزيادة الأعباء على الموظفين والمعلمين مع استمرارهم في أداء وظائفهم دون أي مستحقات

صراع النفوذ يؤثر في ملف الرواتب

تشير تناولات «بقش» إلى أن ما سبق -من عجز حكومي عن الصرف إلى اللجوء للاستدانة الداخلية لتغطية الرواتب، وصولاً إلى صرف راتب واحد فقط مخصوم منه- يكشف عن صراع نفوذ وتسييس لملف الرواتب يهدف لإعاقة الإصلاحات.

فقضية صرف الرواتب في عدن وباقي المحافظات لم تعد مسألة نقدية وفنية تتعلق بشح السيولة، بل تحولت كما يبدو إلى أداة ضغط وملف مُسيَّس يُستخدم في صراعات النفوذ الداخلية بين أجنحة السلطة التي تحتفظ بالإيرادات العامة في مناطقها حصراً وتمتنع عن توريدها إلى بنك عدن المركزي، مما يضعف المنظومة المالية ككل.

ويُنظَر إلى صراع النفوذ الداخلي كمحرك أساسي خلف الأزمة المستمرة للرواتب، حيث يتم استغلال العجز المالي، الناجم بالأساس عن فساد وسيطرة هذه القوى على الإيرادات، كأداة سياسية لإضعاف الخصوم داخل الحكومة، مما يمنع تحقيق الاستقرار المالي الضروري لاستمرارية صرف الرواتب بانتظام.

موقف حرج للحكومة.. أزمة ثقة سعودية

وسط أزمة الانهيار المالي، مرت الحكومة بأزمة أخرى تمثّلت في تأخر وصول المنحة السعودية البالغة 1.3 مليار ريال سعودي، وما تلاها من لجوء الحكومة إلى الموارد المحلية، والتحدي الأكبر المتمثل في رفض مسؤولي المحافظات توريد الإيرادات إلى البنك المركزي، مما وضع مصداقية الحكومة على المحك.

تأخّر وصول أي مبالغ من الدعم السعودي، وجاء التأخير رغم إعلان الحكومة، في أكتوبر الماضي، عن توقيع اتفاقيتين مع المملكة لتسلم جزء من الأموال، الاتفاقية الأولى لدعم عجز الموازنة، والأخرى لتوفير المشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء.

أكد اقتصاديون أن البرنامج السعودي لتنمية وإعمار اليمن هو من يحتفظ بإدارة هذه الأموال مباشرة، وأنه لم تصل أي مبالغ إلى حسابات الحكومة في بنك عدن المركزي، وذلك لوجود «أزمة ثقة سعودية» في إدارة الحكومة للمنح والدعم المالي، نظراً لحالات سوء الإدارة والفساد المالي في المنح السابقة.

وتُفضل المملكة التحكم المباشر بالأموال عبر مؤسساتها، مشترطةً إجراء إصلاحات ملموسة وهيكلية على مستوى حكومة عدن ومؤسساتها، ويشير ذلك إلى حرمان الحكومة من حرية التصرف بالأموال وفق أولوياتها العاجلة.

قُرئ تجميد الدعم كوسيلة ضغط سياسية على الحكومة والمجلس الرئاسي لحثها على تنفيذ إصلاحات هيكلية تشمل البنك المركزي، مع وجود مخاوف من سوء التخصيص وأن يتم استخدام المنحة لتسديد مبالغ مسحوبة بالمكشوف لتغطية مرتبات وإعاشة كبار المسؤولين المقيمين خارج البلاد، بدلاً من صرف رواتب الموظفين في الداخل أو دعم الخدمات الأساسية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

ومع فشل جهود رئيس الحكومة «سالم بن بريك» ومحافظ بنك عدن المركزي «أحمد غالب المعبقي» بالرياض في إقناعها بتحويل سيولة المنحة لتكون قابلة للتصرف الفوري (لتغطية بند المرتبات)، ووسط تمسك الجانب السعودي بموقفه الرافض لأي تحويل مالي جديد، اضطرت حكومة عدن للبحث عن مواردها المحلية كخيار أخير لمواجهة أزمة السيولة.

خاض رئيس الوزراء ومحافظ بنك عدن المركزي اجتماعات مكثفة مع المجلس الرئاسي في الرياض، وهدفت الاجتماعات إلى الحصول على توجيهات من قيادات المجلس الرئاسي برئاسة «رشاد العليمي» لإلزام السلطات المحلية والوزارات والهيئات المحسوبة على أعضائه بتوريد كل عوائدها إلى مركزي عدن ابتداءً من شهر نوفمبر 2025.

شدد المجلس الرئاسي على أولوية «توحيد الموارد وتعزيز الشفافية والحوكمة» كأساس لأي إصلاح اقتصادي قادم، وأقر المجلس إجراءات لتشديد الرقابة على المنافذ البرية والبحرية والجوية، وتوسيع نطاق الربط الإلكتروني للإيرادات السيادية، وضمان وصول جميع الإيرادات إلى البنك المركزي.

أشار اقتصاديون إلى أن هذا التوجه نحو الداخل يأتي بعدما تفاقم فشل الإدارة المالية، كما جاء متزامناً -على سبيل المثال لا الحصر- مع ما نُشر حول تقديرات مشروع موازنة «صحيفة الثورة الإلكترونية» التابعة للحكومة لعام 2026، والتي بلغت أكثر من 19 ملياراً و767 مليون ريال. ووصف ناشطون، مثل الصحفي ماجد الداعري، هذه الموازنة بأنها «تكشف مدى وقاحة فساد وزير الإعلام والحكومة، وصوابية قرار السعودية بتقييد منحتها».

فقد واجه وزير الإعلام معمر الإرياني تهماً بالفساد والعبث بملايين الدولارات من صندوق الترويج السياحي، وكذلك تخصيص ميزانية 20 مليار ريال لصحيفة الثورة الإلكترونية (التي يديرها الصحفي سام الغباري من الرياض)، لكن الإرياني حاول إرجاع الحملة التي شُنت ضده إلى أن من يقف وراءها هم الحوثيون، ونشر ذلك عبر المنصات الرسمية بما فيها صفحة رئاسة الوزراء. غير أن من قادوا الحملة ضده، وهم ناشطون من أبناء المحافظات الجنوبية، أكدوا زيف ادعاء الإرياني، وقالوا إن الوزير يتقاضى عشرات آلاف الدولارات شهرياً من شركة طيران اليمنية، حيث يتم فرض 10 دولارات على كل تذكرة باسم «صندوق الترويج السياحي»، وهو صندوق غير مفعل بالأساس، وفقاً للمعلومات التي تتبَّعها بقش. كما أن موظفي قناة اليمن التابعة لحكومة عدن يهددون بالاستقالة نتيجة استحواذ الوزير على رواتبهم الشهرية، رغم صرف ملايين الدولارات باسم القناة.

الناشطون قالوا إن هذا السلوك يمثل انفلاتاً مخجلاً لإدارة إعلام مجلس الوزراء نفسه، ويكشف انفصال رئيس الوزراء عن الواقع تماماً، رغم علمه المسبق بفساد صندوق الترويج السياحي منذ أن كان سالم بن بريك وزيراً للمالية، حين أوقف عمليات الصرف منه أكثر من مرة وطالب الإرياني مراراً بتصفية المبالغ وإرسال الوثائق الخاصة بأولويات الصرف، دون أي تجاوب من الإرياني حتى اليوم.

هذه التناولات تعكس حجم الفشل البنيوي وتفشي الفساد في مفاصل الحكومة، فما يوصف بـ«العبث» بمقدرات الدولة يأتي في الوقت الذي يعاني فيه المواطنون من تكاليف الحياة وانقطاع الرواتب وعدم مواكبتها لغلاء الأسعار إن صُرفت.

وذلك ما جعل متابعين يتساءلون: أمام وقائع الفساد المختلفة، على أي أساس يجب أن تصرف السعودية دعماً سيذهب هدراً؟

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

المحافظون والمسؤولون يرفضون توريد الإيرادات

في ضربة جديدة لمساعي الحكومة لتوحيد مواردها، فشل اجتماع للمجلس الرئاسي (عبر تقنية «زوم») مع المحافظين ومسؤولي المحافظات، في إلزامهم بتوريد عوائد محافظاتهم إلى حسابات الحكومة في بنك عدن المركزي.

لم يعلن أي محافظ أو مسؤول موافقته الصريحة على التنفيذ، بل قدموا ذرائع حول احتياجات محافظاتهم وعجز ميزانياتها التشغيلية، مطالبين الحكومة المركزية بتغطية العجز من المنح والدعم الخارجي.

وُصف ذلك بأنه يتجاوز «التمرد الإداري» ويرقى إلى «انهيار منظومة القرار المالي الموحد»، وتحول الحكومة إلى سلطة رمزية. ودَلَّ هذا الرفض على أن المسؤولين يدركون أن توريد الموارد إلى عدن لا يعني بالضرورة عودتها على شكل مرتبات أو خدمات.

كما أن هذا الامتناع أشار إلى أن بعض المحافظين يفضلون الاحتفاظ بالإيرادات لضمان الاستقرار النسبي في محافظاتهم أمنياً وخدمياً، بدلاً من إرسالها إلى المركز وانتظار وعود غير مؤكدة، كما أن الصورة اتضحت أكثر: هناك «انفصام» بين رؤية الحكومة المركزية لـ«توحيد الإيرادات»، وبين الواقع الميداني الذي تعاني فيه المحافظات من خدمات متدهورة واحتياجات عاجلة دون دعم مالي فعلي.

ناشطون طالبوا بإصدار حزمة قرارات لتغيير جماعي لبعض المحافظين والمسؤولين على المؤسسات الإيرادية، فيما رأى آخرون ضرورة التوجه إلى تسوية مالية مرحلية تسمح للمحافظات بالاحتفاظ بجزء من الإيرادات مقابل توريد النسبة الكبرى، كحل مؤقت.

المشهد برمّته يعكس أن حكومة عدن عالقة بين مطرقة تجميد الدعم الخارجي المشروط بالإصلاحات وسندان التمرد المالي للسلطات المحلية المدعومة من قوى النفوذ. وهذا الانسداد المزدوج يُهدد بتفاقم عجز الموازنة، وتوقف صرف المرتبات، مما يُبقي المواطن اليمني الضحية الأولى لـ«أزمة توريد الإيرادات» التي تُدار بتنازع الولاءات والحسابات السياسية الضيقة.

ثم صدر القرار.. الحكومة تلجأ إلى «رفع الدولار الجمركي»

مع استمرار أزمة الإيرادات والمستجدات المذكورة آنفاً، جرى الحديث بشكل مكثف في شهر أكتوبر الماضي عن تحركات حكومية للجوء إلى رفع سعر الدولار الجمركي البالغ 750 ريالاً للدولار الواحد، إلى 1500 ريال للدولار، وهو ما نفته مصلحة الجمارك.

كما انتشرت معلومات في أكتوبر نفسه تفيد بأن رئيس وزراء الحكومة سالم بن بريك يرفض تحريك سعر الدولار الجمركي، بينما تدفع أطراف أخرى نحو هذا الخيار كحل أمام الفشل الحكومي في تغطية الالتزامات.

لكن المجلس الرئاسي أكد الشكوك في 28 أكتوبر، وعبَّر عن انسداد الطرق -بالتزامن مع رفض السعودية تقديم جزء من المنحة المالية- واتَّخذ قراره رقم (11) لعام 2025، وأقرَّ فيه خطة للإصلاحات الاقتصادية وتوحيد الإيرادات العامة، وتضمّنت الخطة «تحرير سعر الدولار الجمركي» خلال أسبوعين.

وفق اطلاع مرصد «بقش» على الوثائق الرسمية للقرار، فإن الخطة التي بدأ تنفيذها اعتباراً من 28 أكتوبر تُلزم السلطات المحلية والمحافظين بإيداع كافة الإيرادات في الحسابات الحكومية المركزية لدى بنك عدن المركزي، من المحافظات: عدن، مأرب، حضرموت، المهرة، تعز، وإلزام محافظي المحافظات بعدم التدخل بأعمال المنافذ الجمركية، وإلغاء الرسوم غير القانونية المفروضة من قِبل محافظي المحافظات أو الوزارات أو تحصيل أي رسوم بسندات غير قانونية، وإغلاق أربعة موانئ مستحدَثة: قنا، نشطون، رأس العارة، والشحر.

كما أُقر توريد حصة الحكومة من مبيعات الغاز المحلي إلى حساب الحكومة في مركزي عدن، وإلزام شركة النفط اليمنية بتوريد قيمة مبيعات المشتقات النفطية المنتجة محلياً وحصة الحكومة من قيمة مبيعات المشتقات المستوردة، وإلزام الشركة اليمنية لتكرير النفط وشركة بترومسيلة وشركة صافر بتسليم كامل إنتاجها من كل المواد المنتجة إلى شركة النفط اليمنية حيث تتولى حصراً مسؤولية تسويقها، وتوريد الإيرادات للبنك المركزي.

نص القرار أيضاً على إلزام المحافظين ووزارتي الدفاع والداخلية بإلغاء النقاط في مداخل المدن التي تعمل على تحصيل جبايات غير قانونية، وتسهيل مهام لجنة مكافحة التهريب الضريبي والتهريب الجمركي، وإلزام وزارة الخارجية بتوريد الدخل القنصلي في الحسابات المخصصة ببنك عدن المركزي، وإلزام الوزارات المشرفة على الوحدات الاقتصادية بتوريد حصة الحكومة من فائض الأرباح وإغلاق كافة حساباتها المفتوحة خارج بنك عدن المركزي.

وألزم القرار وزارة النفط بالتنسيق مع وزارة المالية لإجراء دراسة لتوحيد أسعار المشتقات النفطية في المحافظات وإحالتها لمجلس الوزراء لإقرارها، وإلزام كافة الوحدات الاقتصادية المحققة للأرباح وجميع المصالح الحكومية بالتوريد الكامل للبنك المركزي وفروعه، وإقفال كافة حساباتهم في البنوك الحكومية والتجارية وشركات الصرافة، واستخدام نماذج التوريد الحكومية وإلغاء أي سندات خارج النظام المالي، مع تعزيز عمل لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد بما يحقق الاستقرار النقدي وضبط سعر العملة الأجنبية.

وبموجب القرار فإن على الحكومة الجلوس مع محافظي المحافظات والاتفاق على موازنة لجميع المحافظات، وتغطية النفقات والالتزامات الحتمية وعلى رأسها الوفاء بصرف رواتب موظفي الدولة في القطاعات المدنية والعسكرية والمتقاعدين ورواتب البعثات الدبلوماسية والطلاب المبتعثين في الخارج ونفقاتها التشغيلية الضرورية.

وتحت بند «تعزيز الإيرادات المستدامة»، أقر المجلس الرئاسي «تحرير سعر الدولار الجمركي» في فترة لا تتجاوز الأسبوعين من تنفيذ البند المتعلق بضبط الإيرادات في المحافظات وإيداعها في حساب بنك عدن المركزي.

بند تحرير سعر الدولار الجمركي يشير إلى رفعه بشكل يزيد من تكلفة استيراد السلع الأساسية والمواد الخام، ويؤثر على الأسواق بارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

ورفع سعر الدولار الجمركي -الذي وصفه ناشطون وخبراء اقتصاد بأنه سيكون دماراً للناس- يقضي بزيادة تكاليف النقل والشحن الداخلي، ما يرفع الأسعار في كل مراحل سلسلة التوريد، ويفاقم الضغوط على الأسر ذات الدخل المحدود. كما قد تواجه الشركات المحلية التي تعتمد على المواد المستوردة ضغوطاً مالية.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

البند الوحيد القابل للتنفيذ.. وصفة جاهزة لانفجار الأسعار

بإقرار المجلس الرئاسي «تحرير سعر الدولار الجمركي»، أصبح اليمنيون على موعد مع ارتفاع مؤكد للأسعار، ورأى ناشطون وصحفيون وخبراء اقتصاد أن البند الوحيد الذي سيتم تطبيقه –من بين كل بنود القرار– هو بند تحرير سعر الدولار الجمركي فحسب، دوناً عن البنود المتعلقة بضرورة توحيد الإيرادات وتوريدها من كافة المحافظات إلى حساب الحكومة العام طرف بنك عدن المركزي.

الصحفي فتحي بن لزرق، رئيس تحرير صحيفة عدن الغد، قال إن «البند الوحيد الذي سيُنفذ من قرارات المجلس الرئاسي هو رفع الدولار الجمركي، لأنه البند الذي سيَدفع المواطن ثمنه مباشرة». ودعا الإعلاميين والناشطين إلى رفض ما وصفه بـ«المسرحية الهزلية»، وأكد أن «هذا القرار سيدمر ما تحقق من استقرار اقتصادي هش، ويعيد البلاد إلى نقطة اللاعودة».

ونبّه إلى أن المشكلة ليست في قلة الموارد، بل في تسربها خارج خزينة الدولة، إذ إن 80% من الإيرادات لا تصل إلى بنك عدن المركزي، وهو ما يجعل قرار رفع الدولار الجمركي عبئاً إضافياً على المواطن، لا على الفاسدين، على حد تعبيره.

كما أن بنود القرار ركّزت فقط على ضبط الموارد المحلية وتنميتها من خلال رفع سعر الدولار الجمركي، في حين تجاهلت الحكومة قضايا جوهرية مثل استئناف تصدير النفط والغاز وإقرار الموازنة العامة وترشيد النفقات، وهو ما يعكس الميل نحو الحلول الأسهل والأسرع على حساب المواطن.

ورغم أن هناك سلعاً أساسية مثل الأرز والقمح يتم الحديث عن أنها شبه معفاة من الرسوم الجمركية والضرائب، إلا أن أسعارها ترتفع بانتظام بسبب ارتباطها ببقية السلع والخدمات حسب تتبُّع مرصد بقش، فرفع الدولار الجمركي سيؤدي إلى تضاعف الرسوم على المشتقات النفطية والضرائب عليها، ما سيؤثر بدوره على تكاليف النقل لجميع السلع المستوردة والمحلية، بل وحتى على تعرفة نقل الركاب.

واتُّخذ القرار في ظل غياب سياسات اقتصادية متكاملة توازن بين الإيرادات والنفقات، وتعالج جذور الأزمة المالية المتمثلة في تسرب الموارد، وضعف الرقابة على المنافذ، وتعدد الجبايات غير القانونية.

الدكتور مساعد القطيبي، أستاذ الاقتصاد في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة عدن، علّق بقوله إن قرار المجلس الرئاسي لن يُجدي نفعاً ما لم يُنفذ بجميع بنوده بدون استثناء ودون تأجيل، خاصة في ظل تدهور الأجور والخدمات الأساسية، مؤكداً أن أي تردد أو تسويف في تنفيذ كافة البنود دون استثناء سيضاعف معاناة المواطنين ويزيد من العجز في الخدمات.

هذا الرفع سيكون الثالث خلال أربع سنوات فقط. فقد سبق لحكومة «معين عبدالملك» السابقة رفع سعر الدولار الجمركي بنسبة 50% من 500 إلى 750 ريالاً للدولار (في 2023) وفق متابعات بقش، بعد أن رفعته بنسبة 100% (في 2021) من 250 إلى 500 ريال، بهدف توسيع الأوعية الإيرادية بالتزامن مع انكماش قطاع النقل البحري.

الكارثة السعرية.. ماذا بعد رفع الدولار الجمركي؟

رفع سعر الدولار الجمركي، أي السعر الذي تُحتسب به الرسوم الجمركية، سيؤدي إلى موجة تضخم مستوردة تضرب أسعار السلع، وتضغط على تكاليف النقل والطاقة، وتقلّص القدرة الشرائية للطبقات الفقيرة والمتوسطة. وباستناد «بقش» إلى التجارب السابقة، فإنه إذا لم تُصحَب هذه الخطوة بإجراءات شفافة في تحصيل الإيرادات وضبط المنافذ وإجراءات تهدف إلى استئناف النشاط التصديري وإدارة النفقات، فالمحصلة المتوقعة هي تفاقم الفقر، وزيادة الاحتقان الاجتماعي، وفشل في تحقيق أهداف الإيرادات على المدى المتوسط.

وبطبيعة الحال، فإن تغير سعر الصرف أو سعر الحساب الجمركي ينتقل جزئياً أو كلياً إلى أسعار التجزئة، خاصة في الاقتصادات المستوردة للسلع الأساسية أو ذات قدرات تنافسية محلية محدودة. ومعدل تمرير التكاليف يختلف حسب القطاع لكنه غالباً مرتفع عند السلع الغذائية والوقود والخدمات اللوجستية.

كما أن رفع الدولار الجمركي يضرب الإصلاحات الاقتصادية الحكومية التي أدت إلى انخفاض سعر الصرف إلى مستوى 1600 ريال للدولار، ويعزز التأكيد على فشل الحكومة في تلافي ظروفها المالية.

الخبير الاقتصادي أحمد الحمادي، في حديث لـ«بقش»، قال إن استمرار الحكومة في تبنّي رفع الدولار الجمركي كحل أمام الأزمات، يثبت عدم فاعلية سياسات الحكومة وعدم قدرتها على تجاوز الصدمات الاقتصادية، مشيراً إلى أن «الأحرى إلزام كافة المؤسسات والجهات الإيرادية التي يتجاوز عددها 200 مؤسسة وجهة لا تقوم بتوريد الإيرادات، بأن تبدأ بعملية التوريد دون تسويف، وأن تتبنى الحكومة تحفيز قطاع التصدير لا أن ترهقه بمزيد من الرسوم».

وعلى الدولة انتزاع مواردها بالقانون بدلاً من زيادة الأعباء على المواطنين، وفقاً للحمادي، مضيفاً أن توريد الإيرادات إلى بنك عدن المركزي بات يُعد أمراً صعباً نظراً لتقاسم مناطق النفوذ، بين المجلس الانتقالي بعدن، وحزب الإصلاح بمأرب وتعز، وقوات عضو المجلس الرئاسي طارق صالح بالمخا، وكل طرف يستحوذ على منافذ وإيرادات، ومن المستبعد أن يتم إقناع كل طرف بتنفيذ القرار، حسب قوله.

ورأى أن اللجوء الرسمي إلى تحريك الدولار الجمركي يؤكد الانهيار الشامل للدولة وعجزها عن استعادة مواردها، وأن هذا الرفع يأتي في الوقت الذي يعيش فيه المواطن بانتظار الرواتب المقطوعة.

رفع سعر الدولار الجمركي مثّل «هروباً» حكومياً يكشف عن أزمة عميقة في إدارة الموارد وعجز عن فرض القوانين والقرارات، لتبدو الأزمة ليس كما لو كانت أزمة اقتصادية بحتة، بل سياسية بنيوية، حيث تتشابك مصالح النخب مع الفوضى المالية وتُترك تبعاتها على المواطن وحده.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

مع توقف الرواتب.. مواطنون يضطرون لبيع عقاراتهم

الأزمة الاقتصادية والمعيشية أخذت بُعداً دراماتيكياً مؤسفاً. لم يعد المواطنون يلجأون إلى بيع ممتلكاتهم كالهواتف النقالة أو الأغراض والسيارات المستعملة أو مدخراتهم كالذهب من أجل تغطية نفقات المعيشة الباهظة، بل بات الكثير مضطرين لخيار صادم: بيع المنازل والعقارات لتغطية النفقات والديون.

شهدت عدن، في أكتوبر الماضي، تزايداً في عروض بيع العقارات والشقق السكنية والأراضي، وقام العشرات من مُلاك العقارات بعرض منازلهم للبيع، وبأسعار أقل مما كانت عليه في العام 2024، خاصةً في مديريات المنصورة وخور مكسر والمعلا. ومن خلال هذه الخطوة غير المسبوقة، يحاول المواطنون توفير السيولة أو تغطية نفقات المعيشة المتزايدة.

وحتى وقت قريب، كانت الأزمة المعيشية تدفع كثيراً من اليمنيين إلى بيع مقتنياتهم الشخصية مثل الذهب، أو الهواتف، أو السيارات المستعملة، لكن التحول الصارخ اليوم هو انتقال الأزمة إلى مرحلة تصفية الأصول العقارية، وهي مرحلة غير مسبوقة من التدهور المعيشي.

وعَكَس هذا التحول فقدان الثقة بالتحسن الاقتصادي، إذ لجأ المواطنون إلى بيع المنازل والعقارات استشعاراً منهم أن الوضع لن يتحسن قريباً، وأن امتلاكهم للعقارات ربما أصبح عبئاً لا ميزة. ومثّلت ظاهرة بيع العقارات ظاهرة اقتصادية واجتماعية مقلقة، ففي العادة يمثل العقار آخر خطوط الدفاع المالي لأي أسرة، وعندما تبدأ الأسر في بيعه، فذلك يعني أن كل أشكال الدخل الأخرى قد استُنزفت بالكامل.

ورغم التزايد الكبير في عروض البيع، إلا أن السوق العقاري بعدن يشهد ركوداً وتراجعاً في الطلب، ما أدى إلى انخفاض الأسعار بنسبة تصل إلى 30% في بعض المناطق. إذ يواجه السوق مشكلة نُدرة المشترين بسبب ضعف السيولة العامة، بينما يتردد المستثمرون المحليون في ظل غياب الاستقرار السياسي والأمني.

أما المغتربون الذين كانت تحويلاتهم تشكّل عاملاً من عوامل تحريك السوق العقاري بعدن، اضطروا إلى تقليص تعاملاتهم بسبب انهيار الثقة بالوضع الاقتصادي العام.

هذا الوضع يهدد بانخفاض إضافي في أسعار العقارات خلال الأشهر القادمة في حال استمرار تدهور الحالة المعيشية، كما يهدد بتآكل الطبقة الوسطى نتيجة اضطرارها لبيع أصولها العقارية، وزيادة الفجوة الاجتماعية بين الفئات المالكة والمعدَمة، والهجرة الداخلية المحتملة من عدن إلى محافظات أقل كلفةً معيشية، إضافةً إلى تراجُع النشاط الإنشائي والاستثماري في المدينة لأسباب مرتبطة بجدوى الاستثمار العقاري.

مأرب: لا لدفع الإيجارات

في سياق آخر، تتصاعد حدة الأزمات المعيشية أمام شبح الإيجارات التي تمثّل -في مناطق حكومتي صنعاء وعدن على حد سواء- عبئاً كبيراً على المواطنين.

في محافظة مأرب مثلاً، جرت دعوات لجميع المستأجرين من النازحين للتوقف عن دفع الإيجارات ابتداءً من شهر أكتوبر، في تصعيد أولي ضمن سلسلة احتجاجات تشمل تجمعات ميدانية ووقفات احتجاجية، وصولاً إلى عصيان مدني.

المبادرة المجتمعية «معاً من أجل إيجار عادل وواقعي» قالت في بيانها رقم (1) إن هذه الخطوة جاءت استجابة للمعاناة الكبيرة التي يواجهها النازحون وأصحاب الدخل المحدود في المحافظة، بسبب الارتفاع غير المبرر للإيجارات، رغم تراجع الأسعار في السوق.

والهدف من هذه الدعوة هو التوصل إلى حلول لأزمة السكن بما يتوافق مع قرار رئاسة الوزراء رقم 13 لسنة 2025 والإجراءات الحكومية التي فرضت تخفيض الأسعار وضبط السوق بعد تعافي الريال اليمني بنسبة 45%.

طالبت المبادرة بإصدار قرار ملزم بتخفيض الإيجارات بما يتناسب مع انخفاض أسعار المواد الأساسية ومواد البناء، وإلزام المُلاك بإبرام عقود إيجار رسمية بالعملة المحلية وتحت إشراف الجهات المختصة، ومنع التمييز ضد منتسبي الجيش وأبناء مأرب، وتحديد قيمة الإيجارات حسب المتر المربع استناداً إلى تصنيفات فنية وقرار محافظ المحافظة لعام 2018.

كما طالبت بإلغاء نظام «المقدّم» لعدة أشهر مسبقة، لما يشكله من عبء على الأسر النازحة، ووضع آلية واضحة قبل السماح بطرد المستأجرين، مع مراعاة تأخر صرف الرواتب والمساعدات. وكذلك منع المُلاك من قطع التيار الكهربائي أو المياه أو مضايقة المستأجرين، ومحاسبة المخالفين قضائياً.

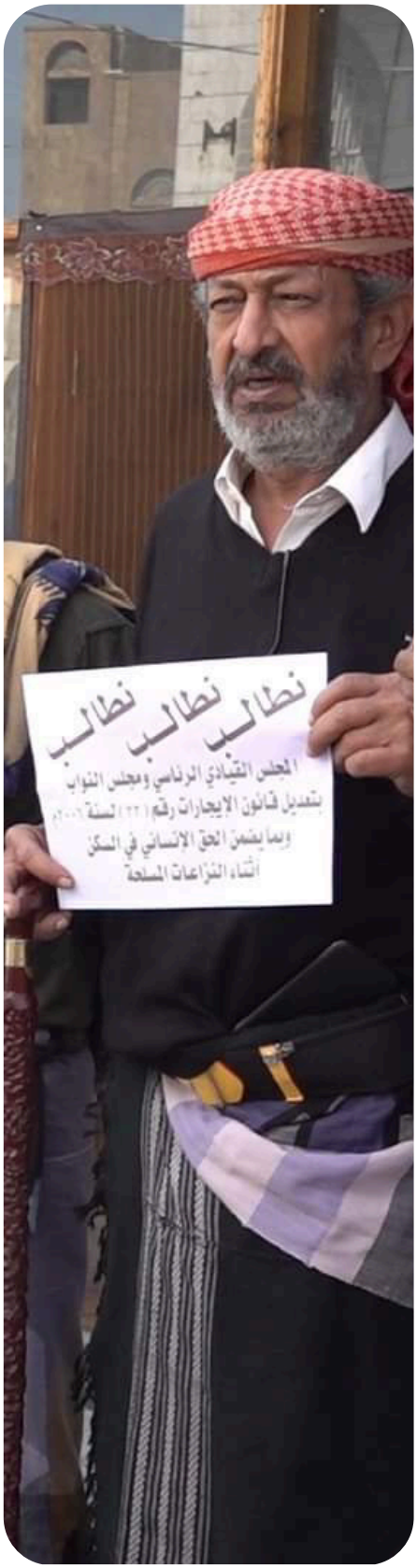

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

أزمة المعيشة وانقطاع الرواتب

أزمة حاويات في ميناء عدن.. غرامات تخنق التجار والمواطنين

ملف آخر يقع في صُلب الأزمة الاقتصادية، عنوانه تكدُّس الحاويات وفرض غرامات مالية باهظة على التجار، وتحميل المواطن التكاليف.

ناشطون، مثل المصرفي اليمني علي أحمد التويتي، أثاروا في أكتوبر قضية احتجاز الحاويات في «ميناء عدن» لأكثر من شهر، في حين أن فترة السماح المعتادة التي يحصل عليها التجار لا تتجاوز 14 يوماً دون غرامات.

شركة LEGEND INTERNATIONAL SHIPPING LTD، وهي شركة شحن أجنبية تعمل في الميناء، فرضت غرامات مرتفعة جداً مقارنة ببقية الشركات. فبعد انتهاء فترة السماح دون غرامات (14 يوماً)، تحتسب الشركة غرامة بمقدار 150 دولاراً يومياً عن كل حاوية خلال الأيام الستة الأولى، ثم 300 دولار يومياً بعد اليوم السادس، وميناء عدن نفسه يأخذ 60 دولاراً على الحاوية غرامة يومياً.

بينما تتراوح غرامات بقية شركات الشحن الأخرى بعد فترة السماح بين 75 دولاراً في الأيام الستة الأولى و120 دولاراً في الأيام التالية. وتنعكس الغرامات على أسعار السلع في السوق المحلي.

بعدها نشر التويتي أن وكيل شركة LEGEND INTERNATIONAL SHIPPING LTD في اليمن، حسين البكاري، تواصل معه لتوضيح الموقف وقال إنه مجرد وكيل محلي وإن الشركة الأم الأجنبية هي من تحدد قيم الغرامات وليس الوكيل.

أشار التويتي إلى أن الشركة استجابت للمناشدات وقامت بتخفيض الغرامات، بحيث أصبحت بعد التعديل: بعد انتهاء فترة السماح (14 يوماً): 120 دولاراً يوميًا للحاوية خلال الأيام الستة الأولى (بدلاً من 150)، ومن اليوم السابع فصاعداً أصبحت الغرامة 150 دولاراً يومياً للحاوية (بدلاً من 300).

لكن جوهر المشكلة لا يكمن في الشركات بل في أداء الحكومة، التي «تسببت بالأزمة ثم وقفت تتفرج على عدّاد الغرامات وهو يصعد دون الشعور بأدنى مسؤولية تجاه المواطن» حسب قوله.

بسبب البضائع أيضاً: صنعاء تجدد تحذير التحالف

في أواخر أكتوبر، جددت حكومة صنعاء طرح معادلة «البنك بالبنك والميناء بالميناء والمطار بالمطار» التي طرحتها لأول مرة في العام الماضي خلال أزمة إجبار البنوك على نقل مقراتها من صنعاء إلى عدن.

وفي تصريحات للقائم بأعمال رئيس وزراء حكومة صنعاء، محمد مفتاح، تحدّث الأخير عما وصفه بـ«التضييق على الشعب اليمني وعلى تدفق السلع». وقال إن معادلة البنك بالبنك والميناء بالميناء والمطار بالمطار لم تسقط، وإن القيود على مصالح المواطنين اليمنيين أو على وصول السلع الأساسية ستكون لها عواقب «قاسية» على من وصفهم بـ«العملاء والخونة».

هذه التصريحات جاءت في سياق سلسلة من التوترات المستمرة بين حكومة صنعاء والتحالف الداعم لحكومة عدن، في ما يتعلق بالعديد من المسائل بما فيها المسائل المالية والمصرفية وتلك المتعلقة بالمنافذ والمطارات.

ويشهد مطار صنعاء إجراءات حظر وقيوداً على الرحلات، ما فاقم التوترات بين الجانبين، كما يأتي ذلك في سياق فرض واشنطن عقوبات على شركات وأفراد مرتبطين بحكومة صنعاء، وهو ما أتاح فرض قيود إضافية على تدفق البضائع إلى موانئ الحديدة.

ويؤدي التضييق على حركة السلع إلى اختناقات في السوق المحلية، بما يشمل الغذاء والوقود والأدوية، حسب تتبُّع مرصد بقش المستمر لهذا الملف، ويُعتبر تشديد القيود على حركة البضائع مشكلة تفاقم الوضع الإنساني في اليمن، الذي يعاني بالأساس من نقص حاد في الغذاء والأدوية والخدمات الأساسية وفق تقارير الأمم المتحدة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

عدن في الظلام.. أزمة تاريخية لم تشهدها أي حرب

مثل هذه الأزمة لم تحدث لا في حرب 1986، ولا 1994، ولا 2015. هذا هو لسان حال المواطنين خلال أزمة الانقطاع التام للكهرباء في عدن خلال شهر أكتوبر الماضي، في حدثٍ لم يسبق له مثيل منذ عقود.

أزمة نفاد الوقود أدت إلى توقف كامل في كافة محطات التوليد، لتدخل المدينة في أسوأ ظلام في تاريخها، مع غياب أي تحرك حكومي فوري لمعالجة الوضع. ذلك دفع الشارع إلى الانفجار والخروج في احتجاجات غاضبة في العديد من المديريات.

تعطل الخدمات وغضب الشارع

تفاقمت الأزمة مع نفاد الوقود المشغّل للمحطات، إذ توقفت محطة «الرئيس» المركزية بالكامل، وسط الاعتماد على القواطر القادمة من حضرموت، وبشكل محدود وغير كافٍ لتشغيل المحطات ولو لساعات.

وأدى عدم وصول أي شحنات جديدة من الوقود من مأرب أو حضرموت إلى توقف التوليد بشكل كامل.

في بيانات متوالية عبّرت مؤسسة كهرباء عدن عن خطورة الموقف، وناشدت المجلس الرئاسي والحكومة بالتدخل العاجل بشكل متكرر، بينما ازدادت حدة الأزمة، وأحدث انقطاع الكهرباء تأثيرات كبيرة على المواطنين والخدمات العامة، وسط موجة حر خانقة، إضافة إلى انقطاع خدمات مهمة مثل المياه.

تقارير ذكرت أن العليمي رد على مناشدات مؤسسة كهرباء عدن التي حذرت من توقف المنظومة بسبب نفاد الوقود، بالقول إن على «عيدروس الزبيدي» أن يتصرف بصفته «رئيس لجنة الإيرادات»، فالمسؤولية لا تقتصر على إصدار القرارات فقط، حسب ما تم تداوله.

وتعطلت الخدمات الأساسية مثل التبريد والإضاءة ومضخات المياه، ما أثّر على حياة الأسر والأطفال وكبار السن بشكل مباشر، كما هدد الوضع المصانع والأعمال التجارية.

خرجت مظاهرات واسعة في شوارع عدن تم فيها إحراق إطارات تالفة وقطع طرق رئيسية بعدد من المناطق، وعبّر المواطنون عن عدم ثقتهم بالمؤسسات الرسمية، واحتجاجهم ضد تجاهل الحكومة.

وأكد متظاهرون أن أزمة الكهرباء هي مزيج من الفشل الإداري الحكومي ونقص الموارد الأساسية، بشكل بات يحفز على الغضب الشعبي الواسع.

وتُعد أزمة الكهرباء نتيجة صارخة لتراكم الإهمال وانعدام التخطيط وإدارة الموارد الحيوية، حيث أظهرت هشاشة البنية التحتية في مواجهة الضغوط اليومية والأزمات الطارئة.

وتصاعدت أزمة كهرباء عدن بالتزامن مع إعلان موظفي وعمال حقل (4) النفطي بشبوة عن توقيف العمل كلياً بسبب انقطاع رواتب الموظفين والعمال.

وأكد العمال في بيان على توقيف تفريغ القواطر في محطة الضخ (MOPS) القادمة من قطاع العقلة (S2) وأيضاً تحميل القواطر بالنفط الخام لمحطة الرئيس في عدن.

وقُرئ هذا الإعلان، الناجم عن توقف صرف الرواتب، بأنه يضيف إلى كارثة الكهرباء في عدن أعباء جديدة نتيجة إيقاف تحميل القواطر المحملة بالخام اللازم لمحطة بترومسيلة المركزية.

أزمة وقود أم إدارة؟

رغم أن السبب المعلن لأزمة الكهرباء هو نفاد الوقود اللازم لتشغيل المحطات، إلا أن هناك آراء أخرى ربطت الأزمة بسوء التخطيط والاعتماد الحكومي المفرط على المنح النفطية والمساعدات، دون وجود استراتيجية وطنية مستدامة للطاقة.

حكومة عدن أعلنت -كما ذكرنا آنفاً- عن توقيع اتفاقيتين مع السعودية، الأولى لدعم عجز موازنة الحكومة، والثانية لإمداد الحكومة بالمشتقات النفطية اللازمة لتشغيل محطات الكهرباء، وهاتان الاتفاقيتان هما تفصيل تنفيذ للمنحة المقيّدة المعلنة بـ 1.3 مليار ريال سعودي.

رأى اقتصاديون أن توقيع الاتفاقية يوضح أن الحكومة لا تزال غير قادرة على تمويل أو تأمين الاحتياجات النفطية من الموارد الحكومية، رغم وجود مصادر إنتاج محلية في كلٍّ من شبوة وحضرموت، ما يعني أن هناك أزمة إدارة واضحة، وذلك يدفع للتساؤل حول إلى متى تظل الحكومة في موقع المتلقي للمساعدات.

واستمرار الحكومة في الاعتماد على المنح النفطية يرسخ نموذج «الاقتصاد الريعي الخارجي»، حيث تتحول الخدمات الأساسية إلى رهينة للمساعدات، وذلك يجعل الاستقرار في عدن مشروطاً بتدفق الوقود من الخارج، وليس بقدرة داخلية على الإنتاج أو الإدارة.

ومن أبرز عوامل اختناق الكهرباء في عدن، الاعتماد على وقود ثقيل ومكلف للغاية لتشغيل المحطات، بما في ذلك الديزل والخام الخفيف، في الوقت الذي لم تتبنَّ الحكومة استراتيجية مستدامة لتوليد الطاقة، سواء عبر الغاز أو الطاقة الشمسية أو استثمار حقول النفط المحلية بشكل مدروس. كما يُتَّهم مسؤولون بالتلاعب بملفات التوريد والعقود النفطية، الأمر الذي يجعل كل أزمة وقود تحمل أبعاداً سياسية واقتصادية مختلفة.

تطورات وأخبار الاقتصاد اليمني

نفط وغاز اليمن

وزارة الكهرباء تبرر و«الانتقالي» يطالب بحلول

عقب الاحتجاجات الشعبية الواسعة، قالت مؤسسة كهرباء عدن إنه تم إعادة تشغيل توربين محطة بترومسيلة «الرئيس» عقب وصول كمية محدودة من النفط الخام، ما سمح بإعادة جزء من القدرة التوليدية إلى الخدمة. كما تم تشغيل محطة المنصورة بقدرة توليد جزئية عقب توفير كمية إسعافية من مادة الديزل، إلى جانب إدخال المحطة الشمسية إلى الخدمة بعد استقرار مركز الأحمال واستكمال الإجراءات الفنية اللازمة.

لكن استمرار خدمة الكهرباء مرهون بتأمين تدفق الوقود بشكل منتظم لجميع محطات التوليد، وشددت المؤسسة على أن أي انقطاع في الإمدادات سيؤدي إلى تراجع الإنتاج وعودة الانقطاعات الواسعة.

وطالبت المؤسسة الجهات المعنية بضمان توفير الوقود بصورة مستمرة ومستقرة للحفاظ على استقرار الشبكة الكهربائية في المدينة، في الوقت الذي لا تزال فيه حكومة عدن والمجلس الرئاسي بعيداً عن حقيقة كارثية الوضع المعيشي والخدمي في المدينة.

مصدر مسؤول بوزارة الكهرباء قال إن «الانقطاعات غير المسبوقة» للكهرباء في عدن «خارجة عن إرادة الوزارة والمؤسسة العامة للكهرباء»، وأرجع الانقطاعات إلى تفجير تعرّض له أنبوب النفط في الخط الناقل من صافر بمحافظة مأرب إلى منطقة النشيمة.

ونتج عن ذلك توقف إمدادات النفط وحال دون وصول المشتقات النفطية المخصصة لمحطات التوليد وتوقف العمل في جميع المحطات، وفقاً للمصدر الذي نقلت عنه وكالة سبأ بعدن. وأضاف المصدر أن هذا «الحادث الإرهابي» تزامن مع إضراب عمال وموظفي الشركة اليمنية للاستثمارات النفطية، الأمر الذي ضاعف من حجم المشكلة وانعدام الوقود لمحطات التوليد.

وبدوره حذّر «المجلس الانتقالي»، الذي يتولى السلطة في عدن، من تفاقم أزمة الكهرباء ودعا إلى وضع حلول عاجلة للكهرباء والرواتب أيضاً.

ورأى المجلس الانتقالي -الذي يتولى حقيبة وزارة الكهرباء- أن الانقطاع الطويل للتيار الكهربائي ناتج عن غياب الحلول الجذرية من الجهات المعنية لضمان استدامة الخدمة.

ودعا المجلس حكومة عدن والمجلس الرئاسي، الذي يُعتبر عيدروس الزبيدي النائب الأول لرئيسه رشاد العليمي، إلى تحمل مسؤولياتهم في وضع حلول عاجلة، ومعالجات جذرية تنهي معاناة المواطنين التي وصلت حدود لا تطاق ولا يمكن تقبلها، وفقاً للمجلس.

حضرموت تفقد 540+ مليار ريال: صفقة سرية بين السلطة وحلف القبائل

في سياق ملف النفط اليمني، كشفت قيادة اللجنة التنفيذية لمخرجات لقاء حضرموت العام «حرو» عن «صفقة سرية» بين السلطة المحلية و«حلف قبائل حضرموت» الذي يقوده الشيخ عمرو بن حبريش، تتعلق بـ«تقاسم عائدات الديزل» المدعوم القادم من شركة «بترومسيلة».

هذا البيان أعاد إلى الواجهة التوترات السياسية والاجتماعية التي تعصف بالمحافظة منذ أكثر من عامين، كما أعاد إثارة الجدل حول مصير الثروة النفطية في أكبر محافظات اليمن الغنية بالنفط.

بدأت ملامح التوتر في حضرموت منذ مطلع عام 2024، مع ما عُرف آنذاك بـ«تصعيد الهضبة»، الذي قادته مكونات قبلية ومدنية مطالبة بحقوق المحافظة من عائدات النفط والغاز، وبتحسين الخدمات المتردية، لكن سرعان ما تحولت الشعارات من المطالبة بالحقوق التنموية إلى شعارات سياسية كـ«التمثيل العادل» و«إقليم حضرموت»، ثم إلى مشروع «الحكم الذاتي» بدعم من السعودية، قبل أن يتوقف التصعيد بشكل مفاجئ، وفقاً للبيان، وهو ما أثار الشكوك حول صفقات تمت خلف الكواليس.

حسب بيان «حرو»، لم يكن هذا التوقف نتيجة تسوية عادلة، بل نتيجة «اتفاق سري» هدفه تقاسم عائدات الديزل المدعوم بين أطراف في السلطة المحلية والحلف القبلي، في تجاوزٍ واضحٍ لمبدأ الشفافية والمساءلة.

اتهمت قيادة «حرو» الأطراف المتورطة بـ«خيانة الأمانة»، واعتبرت هذه الصفقة «اعتداءً سافراً على الثروة العامة للشعب الحضرمي»، وأدت إلى تكبد أضرار جسيمة منها:

- **حرمان المحافظة من فوارق الديزل التي تُقدَّر بأكثر من 540 مليار ريال، كانت كفيلة بتحسين خدمات الكهرباء والبنية التحتية.**
- **تدهور قطاع الكهرباء ووصول الانقطاع إلى أكثر من 20 ساعة يومياً.**
- **ارتفاع أسعار الديزل في السوق السوداء إلى أكثر من 40 ألف ريال للصفيحة الواحدة.**
- **تدهور الأمن والسلم الاجتماعي تحت غطاء ما يُسمّى بقوات دفاع حضرموت، وخلق بيئة توتر وانقسام داخلي.**
- **تعرض شركة بترومسيلة لأزمة اقتصادية خانقة نتيجة الحصار المفروض عليها من قبل المخيمات التابعة لحلف قبائل حضرموت.**
- **تمزيق النسيج الاجتماعي الحضرمي وإشعال نار الفتنة التي كادت تُفضي إلى صراع محلي مسلح بتأثير تحركات عسكرية خارجية مشبوهة، وفقاً للبيان.**

وطالب البيان بفتح تحقيق شفاف ومستقل في عائدات الديزل المدعوم، ومحاسبة المتورطين في الصفقات السرية، وتوحيد المكونات القبلية والمدنية والعسكرية لرفض استخدام اسم حضرموت في صفقات شخصية، وتفعيل الإجراءات السياسية والقانونية والشعبية لحماية حقوق المحافظة.

هذا وبرز «حلف قبائل حضرموت» مؤخراً بتبنّيه مشروع «الحكم الذاتي» المطالِب بتمكين أبناء حضرموت من إدارة محافظتهم ومواردها، والذي يشمل اقتصاداً مستقلاً وعَلَماً ونشيداً وطنياً خاصاً، وتأتي تحركاته مدعومةً من السعودية، وانتهت هذه التحركات وفق بيان حرو إلى تفاهمات سرية مع السلطة المحلية، وهو ما اعتُبر تنازلاً عن تلك المطالب مقابل مكاسب محدودة.

ويشير الخطاب الحاد لـ«حرو» إلى انفجار صراع النفوذ داخل حضرموت، حيث تحول الخلاف من شعارات سياسية حول الحقوق إلى صراع مصالح اقتصادية يتداخل فيه المحلي بالخارجي.

كما تعبّر الصفقة حول عائدات الديزل عن تآكل الثقة الشعبية في القيادات المحلية، وعن شعورٍ متزايدٍ بأن الثروة النفطية تُدار بعيداً عن أبناء المحافظة، لصالح شبكات نفوذ متشابكة بين سياسيين وقبليين وتجار وقادة عسكريين.

سوق الصرافـــة والعملة الوطنيـــة

مشاكل الإيرادات والمصارفة.. الوضع المصرفي الجديد يواجه الاضطرابات

حافظ سعر الصرف في مناطق حكومة عدن على مستواه عند 1600 ريال للدولار الواحد خلال أكتوبر الماضي، بنسبة انخفاض 43% تقريباً مقارنةً بالانهيار السابق الذي تجاوز 2900 ريال للدولار، فيما يحافظ سعر الصرف في مناطق حكومة صنعاء على مستواه عند قرابة 535 ريالاً للدولار.

وتظل شكاوى المواطنين من ارتفاع أسعار المواد الغذائية والاستهلاكية والخدمات رغم تحسن سعر الصرف، معتبرين أن التحسن لم ينعكس على أرض الواقع، وأن هناك حالة استغلال من قِبل بعض التجار للوضع الاقتصادي العام، وسط غياب الرقابة الرسمية الفعلية.

أزمة الإيرادات: تدهور المالية العامة

خلال أكتوبر تواصلت مؤشرات الضغوط المالية على اليمن، حيث تدهورت أوضاع المالية العامة مع ارتفاع الدين العام إلى ما فوق 100% من الناتج المحلي، واستمرت تحديات توريد الإيرادات والحوكمة المصرفية. ويتجسّد تدهور المالية العامة في أزمة السيولة المحلية وانسداد قنوات التمويل العام، وهو ما انعكس سلباً على قدرة الحكومة وبنك عدن المركزي على الوفاء بالالتزامات الأساسية.

وكان موضوع توريد الإيرادات إلى بنك عدن المركزي محور الخلافات السياسية والإدارية خلال أكتوبر، وبينما بررت جهات محلية ومحافظون عدم التوريد بحجة تغطية نفقات محلية، اعتبرت الحكومة عدم التوريد تقويضاً لمحاولات استقرار المالية العامة، وهو ما أدى إلى ضغوط مباشرة على قدرة بنك عدن المركزي على إدارة الاحتياطيات والسياسة النقدية.

وترفض القوى المسيطرة على عدة محافظات، مثل عدن ومأرب وتعز والمهرة، توريد الإيرادات إلى بنك عدن المركزي بحجة الاحتفاظ بها لتغطية نفقات محلية، ما يعني خروج الأموال العامة عملياً عن سيطرة السلطة المركزية.

ويُنظر إلى التدهور الاقتصادي العام وانكماش النشاط التجاري كمؤثرَين على تحصيل الضرائب، فيما توسعت ظاهرة الجبايات غير القانونية من قبل سلطات محلية ومجموعات عسكرية كما في محافظة أبين، ما أدى إلى مزيد من تآكل الموارد الفعلية للدولة.

ويتهم ناشطون المسؤولين القائمين على هذه المحافظات بمنع التوريد إلى بنك عدن المركزي، قائلين إن إزاحة هؤلاء الأشخاص من قيادة تلك المحافظات سيتيح التوريد المالي السيادي مباشرة، كحل لإنجاح مشروع الحوكمة الاقتصادية والنقدية.

كما تفرض أزمة السيولة المحلية نفسها وسط استمرار انقسام النظام المصرفي ووجود بنكين مصرفيين في صنعاء وعدن، ما أدى إلى ازدواج السياسات النقدية وتضارُب التعليمات للبنوك، ما خلق حالة من الشلل في الدورة النقدية الوطنية.

وتشير معلومات إلى أن البنوك التجارية باتت تتردد في منح القروض أو فتح الاعتمادات، خشية التعثر في السداد أو صعوبة تحويل الأموال بين المحافظات، ما يسلط الضوء على شبه جمود في الإقراض والاستثمار. كما تُنشر معلومات عن أن تراجع توفر النقد في أيدي المواطنين يتسبب في انكماش الطلب المحلي، وبالتالي الركود في الأسواق واضطراب حركة البيع والشراء.

من جانب آخر، وخلال اجتماع في واشنطن ترأسته كريستالينا جورجيفا، مدير عام صندوق النقد الدولي، أشار محافظ بنك عدن المركزي «أحمد غالب المعبقي» إلى الانقسام المؤسسي وضعف الموارد العامة وتدهور البنية التحتية، إضافة إلى استمرار العجز في المالية العامة وميزان المدفوعات وتفاقم الأوضاع الإنسانية الناجمة عن انعدام الأمن الغذائي.

وبدوره طالب صندوق النقد الدولي بنك عدن المركزي بالتركيز على كبح التضخم وتطبيق أسعار الصرف السوقية وضمان النزاهة المالية، وذلك من خلال كبح التضخم، وتطبيق سعر صرف تحدده قوى السوق، وحماية استقرار النظام المالي ونزاهته، مشيراً إلى أن اليمن يحتاج إلى إصلاحات هيكلية هائلة لإطلاق إمكاناته الاقتصادية.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

أزمة مصارفة.. صراع بين التجار ولجنة الاستيراد

في أكتوبر برزت مشكلة تأخر الشاحنات في بعض المنافذ. مصلحة الجمارك قالت إن هذه المشكلة ليست ناجمة عن قرار جمركي جديد، بل بسبب رفض بعض التجار العمل بقرار المصارفة الصادر عن رئاسة الوزراء ولجنة تنظيم وتمويل الاستيراد الذي يلزمهم بفتح الاعتمادات المستندية عبر لجنة الاستيراد وبنك عدن المركزي.

حسب معلومات بقش، شهدت المنافذ الجمركية في عدن ولحج وتعز تكدساً للشاحنات وتأخراً في الإفراج عن البضائع، ما أثار موجة جدل جديدة حول أسباب الأزمة، لتكشف المصلحة أن السبب الحقيقي هو رفض التجار الالتزام بقرار المصارفة.

ويقضي قرار المصارفة بإلزام التجار والمستوردين بفتح الاعتمادات المستندية عبر لجنة الاستيراد، في محاولة من الحكومة لتنظيم سوق العملة وتمويل الاستيراد بشكل رسمي، بما يمنع المضاربات في السوق الموازية ويضمن تدفق العملات الأجنبية عبر القنوات البنكية.

جاء هذا القرار ضمن مساعي الحكومة لتقليص الاعتماد على السوق السوداء للدولار، وضبط عملية تمويل الاستيراد التي شهدت خلال الأشهر الماضية انفلاتاً كبيراً أدى إلى تدهور العملة المحلية وارتفاع أسعار السلع الغذائية والاستهلاكية.

لكن هذا الإجراء، الذي يُفترض أنه تنظيمي، قوبل برفض من قبل عدد من التجار الذين اعتبروا أنه يقيّد حركتهم التجارية ويجعلهم تحت رحمة إجراءات بيروقراطية وبنكية معقدة في ظل ضعف الثقة ببنك عدن المركزي واستمرار اضطراب سوق الصرف.

مصادر تجارية في عدن ذكرت لـ«بقش» أن هناك تعقيداً في إجراءات الاعتمادات المستندية التي تتطلب ضمانات مصرفية وحسابات بنكية يصعب على بعض التجار الصغار والمتوسطين توفيرها. كما يشكو التجار من غياب الثقة ببنك عدن المركزي وقدرته على تلبية طلبات الاعتماد في الوقت المناسب، نتيجة شح النقد الأجنبي وضعف الموارد الحكومية. كما يتخوف تجار من فقدان حرية التعامل المباشر بالدولار النقدي في السوق الموازي، وهو ما كان يمنحهم مرونة في إدارة التوريد والدفع الخارجي.

مع انتهاء شهر أكتوبر طالبت لجنة تمويل وتنظيم الاستيراد بالتزام التجار والبنوك بالامتثال للإجراءات الفنية بشأن دعم استقرار العملة، وعدم رفع الأسعار، مشيرةً إلى أن عدم التزام بعض التجار بتوريد مبيعاتهم أولاً بأول إلى حساباتهم البنكية، يعرقل الدورة النقدية ويؤثر على استقرار السوق.

وشددت اللجنة، في اجتماع ببنك عدن المركزي، على ضرورة الانضباط الكامل والامتثال للإجراءات الفنية، بشأن العملة والأسعار، وتنظيم العرض والطلب على العملة الأجنبية.

المشهد عملياً يعني أن الخلاف يعطل حركة الاستيراد في عدد من المنافذ الجمركية، كما أن استمرار أزمة المصارفة سيؤدي إلى ارتفاع أسعار السلع الأساسية إذا ما حدث شح في البضائع بالأسواق، إضافةً إلى اضطراب سلاسل الإمداد التجاري خاصة للمواد الغذائية والمشتقات النفطية، وتزايُد المضاربات في سعر الصرف، وهو ما يُضعف جهود البنك المركزي في السيطرة على العملة.

إلزام التجار بالمصارفة الرسمية ضمن خطة أوسع للحكومة تهدف إلى السيطرة على تدفق النقد الأجنبي خارج النظام المصرفي، يأتي في وقت تشهد فيه حكومة عدن تراجعاً حاداً في الاحتياطات الأجنبية وارتفاعاً في فاتورة الاستيراد التي بلغت عام 2021 قرابة 9.2 مليارات دولار وفق مراجعة بقش لبيانات وثّقها البنك الدولي.

ويرى الاقتصاديون أن نجاح قرار المصارفة عبر لجنة تنظيم وتمويل الاستيراد مرهون بقدرة بنك عدن المركزي على توفير الدولار للتجار في الوقت المناسب وتطبيق معايير شفافة في منح الاعتمادات، بحيث لا يتحول القرار إلى أداة للتمييز بين كبار التجار وصغارهم.

ولعل هذه الأزمة تمثّل اختباراً لعلاقة حكومة عدن بالقطاع التجاري ومستقبل هذه العلاقة، فبينما تصر السلطات على تنظيم عملية الاستيراد عبر النظام المصرفي، يخشى التجار من فقدان السيطرة على تعاملاتهم النقدية، وفي حال عدم التوصل إلى تسوية تضمن المرونة للتجار والرقابة للحكومة، فإن الأزمة مرشّحة للتصاعد خلال الفترة المقبلة، بما ينعكس سلباً على حالة السوق العامة والأسعار والمعيشة والاستقرار المالي.

سوق الصرافة والعملة الوطنية

رفض الـ200 ريال يثير الجدل

مواطنون في عدن احتجوا على رفض عدد من البنوك وشركات الصرافة التعامل بفئة الـ200 ريال الجديدة الصادرة عن بنك عدن المركزي، وسط تجاهل رسمي لمطالب المواطنين وتنامي حالة من الغضب الشعبي تجاه هذه الممارسات.

وأكدت منشورات اقتصاديين وناشطين على منصات التواصل الاجتماعي، أن بعض الصرافين يفرضون على المستفيدين من الحوالات أو المرتبات استلام المبالغ كاملة من فئة الـ200 ريال مقابل اعتماد سعر الصرف الرسمي، إذا كانت الرواتب أو الحوالات بالدولار أو السعودي.

ويرفض عدد من الصرافين قبول هذه الفئة النقدية من العملاء الراغبين في شراء العملات الأجنبية أو إرسال حوالات لأسرهم، ما يجعل المواطنين عاجزين عن استخدام هذه الفئة في التعاملات اليومية، ويضطرون إلى الاحتفاظ بها بدون فائدة.

هذه الممارسات مثّلت نوعاً من التحايل المالي الذي يخدم البنوك وشركات الصرافة في التهرب من التزاماتها تجاه المودعين ومستحقي الحوالات، إذ تُستخدم فئة الـ200 ريال كوسيلة غير معلنة لتقليص الطلب على السيولة، في ظل عدم تحرك بنك عدن المركزي لضبط السوق المصرفية أو فرض إلزام واضح بالتعامل بجميع الفئات القانونية للعملة.

سرقة شركة صرافة نهاراً

في محافظة مأرب، تمت عملية سطو مسلح نفذها مجهولون بزي الأمن (ميري) على شركة صرافة، وتم منها سرقة مبلغ يقدّر بـ4 ملايين ريال سعودي.

سطا المسلحون الذين ارتدوا زي الأمن بأقنعة تخفي وجوههم، على «شركة صدام إكسبرس للصرافة» بمدينة مأرب، وكانت العصابة تستقل باصاً وتحمل مسدسات. وتم إجبار العاملين في الشركة على الانصياع لأوامر العصابة تحت تهديد السلاح، قبل أن تلوذ بالفرار إلى جهة مجهولة ومعها المبلغ المسروق.

لم يُعلن رسمياً عن القبض على الفاعلين، وذكرت وسائل إعلام محلية أن قوات الأمن طاردت أفراد العصابة وألقت القبض على سائق باص صغير كانوا يستقلونه.

الحادثة أثارت مخاوف من انتشار أعمال السرقة والسطو على مؤسسات القطاع المصرفي. فالمؤسسات المالية تعتمد على ثقة المودعين والعاملين، وتُعد حادثة كهذه سبباً في فقدان الأمان لدى العملاء.

جاء ذلك في الوقت الذي يقول فيه الصرافون إنهم يواجهون تكاليف إضافية بسبب تأمين المقرات والحراسة ومضاعفة إجراءات السلامة، مما يرفع من كلفة التشغيل ويقلل الربحية. وتؤدي الحوادث المشابهة لهذه إلى توقف أو تأخير في العمليات بشكل يؤثر سريعاً على السيولة وأعمال الصرافة ككل.

اقتصاديون اعتبروا أن ضعف الأمن يدفع المستثمرين إلى إعادة تقييم المخاطر، إذ من الممكن أن تتحول المدينة، وغيرها، إلى مناطق عالية المخاطر، وهو ما يؤثر بالأساس في القرار الاستثماري، وهو ما يستدعي من المؤسسات المالية العمل على تأمين أعلى، وتشجيع بنية تحتية أمنية أفضل في الفروع.

وتؤثر مثل هذه الحوادث على الاقتصاد المحلي ككل، في مأرب وغيرها من المحافظات التي تشهد نشاطاً تجارياً واستثمارياً متزايداً في الآونة الأخيرة، ومن شأن الحادثة أن تبطئ تدفق الأموال والاستثمارات إذا لم تتم إعادة ترتيب الأوضاع الأمنية.

وينبّه مختصون إلى ضرورة أن تعمل الجهات الرقابية، وعلى رأسها بنك عدن المركزي، على تعزيز نظم الحوكمة والرقابة الأمنية، وأن تتعاون مع السلطات الأمنية المحلية لضمان حماية الفروع والصرافات.

وتكشف حادثة السطو على شركة الصرافة عن بيئة هشة يعاني منها القطاع المالي، وفي حال تركها دون معالجة أمنية فقد تشهد المناطق المتضرّرة انكماشاً في الخدمات المالية، وارتفاعاً في اللجوء إلى الأسواق غير الرسمية، وهو ما يعمّق الأزمة.

معدلات أسعار صرف الريال اليمني وأسعار الذهب المحلية خلال شهر أكتوبر 2025

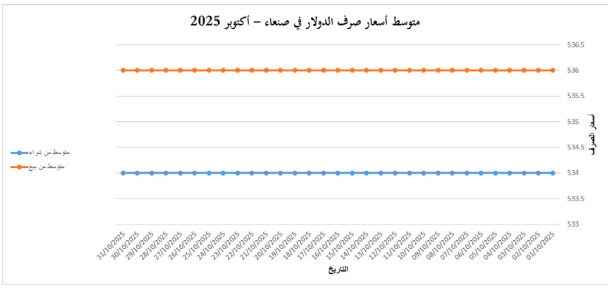

متوسط البيع	متوسط الشراء
536 ريال	534 ريال

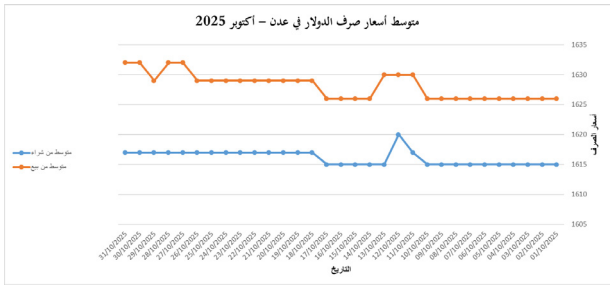

متوسط البيع	متوسط الشراء
1628 ريال	1616 ريال

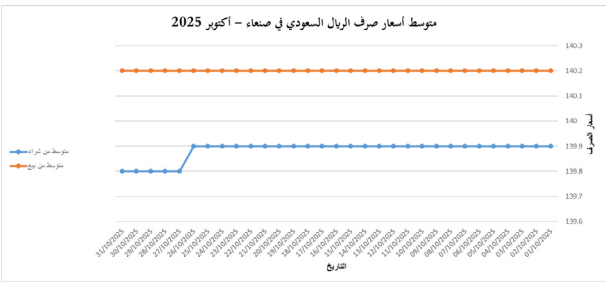

متوسط البيع	متوسط الشراء
140.2 ريال	139.9ريال

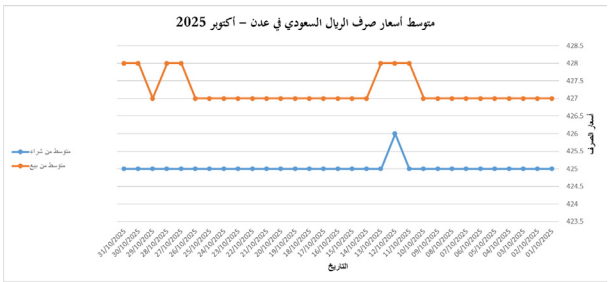

متوسط البيع	متوسط الشراء
427.2 ريال	425ريال

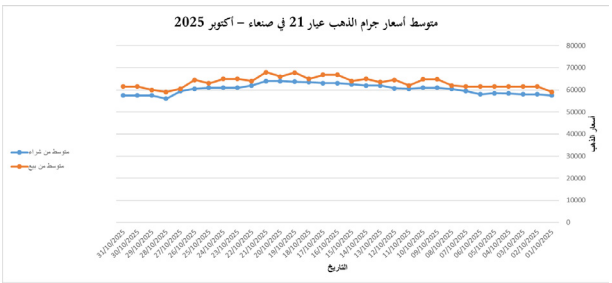

متوسط البيع	متوسط الشراء
63,325 ريال	60,415 ريال

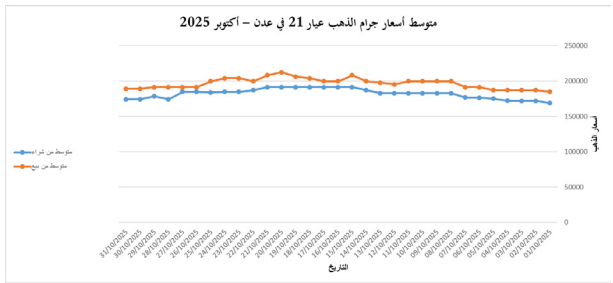

متوسط البيع	متوسط الشراء
196,700 ريال	182,200 ريال

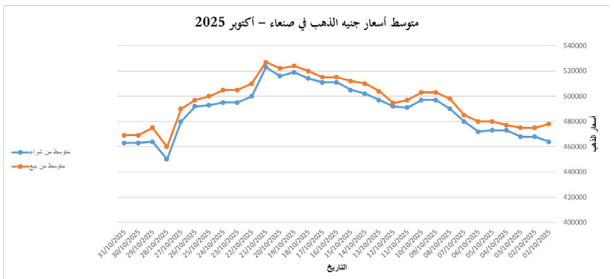

متوسط البيع	متوسط الشراء
495,950 ريال	488,970 ريال

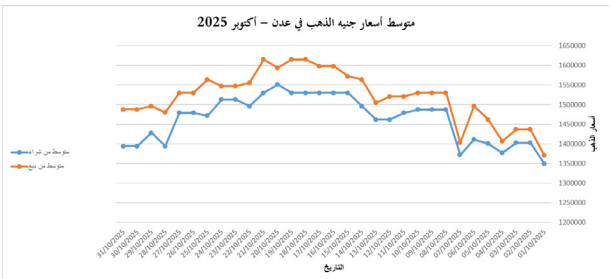

متوسط البيع	متوسط الشراء
1,520,885 ريال	1,463,595 ريال

الاقتصاد والوضع الإنساني

اليمن بين الدول الأكثر خطورة في آسيا.. والغذاء مهدد حتى فبراير 2026

لا تزال اليمن واحدة من أكثر الأزمات الإنسانية تعقيداً واستمراراً في العالم، إذ أدّت سنوات من الصراع والانهيار الاقتصادي والصدمات المناخية إلى تفاقم المعاناة، في حين يحتاج الآن نحو 20 مليون شخص إلى المساعدة الإنسانية.

ويشير مؤشر الجوع العالمي لعام 2025 إلى أن مستويات الجوع في اليمن لا تزال تُنذر بالخطر، وأن البلاد مرشحة للبقاء ضمن فئة الدول المثيرة للقلق للغاية. وحسب برنامج الأغذية العالمي، فإن الوكالات العاملة في مناطق حكومة صنعاء تواجه تحديات شاقة في بيئة العمل، حيث تم إيقاف جميع أنشطة البرنامج في شمال اليمن، بداية من 31 أغسطس 2025.

وتفيد البيانات الأممية بأن كافة المحافظات اليمنية لا تزال فوق عتبة «مرتفعة للغاية» لسوء استهلاك الغذاء، أي أكثر من 20%، وسُجّلت الذروة في محافظات البيضاء ولحج وريمة والضالع والجوف بنسبة تراوحت بين 43 و48%، بينما نصف الأسر في عموم البلاد قيّدت استهلاك البالغين من الغذاء لإعطاء الأولوية للأطفال.

ويُعد النازحون اليمنيون داخلياً من أكثر الفئات ضعفاً، وخاصة أولئك المقيمين في المخيمات. كما تُظهر بيانات الرصد عن بُعد لبرنامج الأغذية العالمي انخفاضاً كبيراً في تنوع الغذاء لدى الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 6 و36 شهراً، وانتشاراً مرتفعاً جداً لفقر الغذاء الحاد بينهم.

من جانب آخر، كشف مؤشر السلام العالمي الصادر عن معهد الاقتصاد والسلام في تقريره السنوي عن أن اليمن يتصدر قائمة الدول الأكثر خطورة في قارة آسيا وفقاً لمؤشر السلام العالمي لعام 2025، بعدما سجل 3.397 نقطة، وهو أعلى معدل في المنطقة.

واعتبر التقرير أن استمرار الحرب وتدهور الأوضاع الأمنية والإنسانية جعل أكثر من 80% من السكان بحاجة ماسة إلى مساعدات عاجلة، في ظل تفاقم المجاعة وانتشار الأوبئة وغياب الحلول السياسية، ما جعل اليمن بؤرة ساخنة في خريطة النزاعات الإقليمية.

انعدام الأمن الغذائي حتى فبراير 2026

يظل تحسن سعر الصرف في مناطق حكومة عدن مكسباً هشاً ما لم يترافق مع إصلاحات تعالج جذور الاختلالات في الميزان التجاري وشحّ العملات الأجنبية، وفقاً لنشرة السوق والتجارة لشهر سبتمبر 2025 الصادرة في أكتوبر عن منظمة الفاو.

على المستوى السعري، أفادت النشرة بتراجع إضافي -وإن كان محدوداً- في أسعار السلع الأساسية بمناطق عدن خلال سبتمبر، واستقرارها العام في مناطق صنعاء بفعل رقابة الأسعار. وانعكس ذلك على تكلفة «سلة الحد الأدنى من الغذاء» التي انخفضت في عدن نحو 14% على أساس سنوي، بينما ظلت مستقرة في مناطق صنعاء وإن كانت دون متوسط ثلاثة أعوام ماضية.

لكن هذا الهدوء لا يحجب مخاطر تضخمية قائمة، إذ تتربص الأسواق بأي ارتداد في سعر الصرف أو اضطراب في الإمدادات، خاصة مع استمرار القيود على الموانئ الشمالية وتذبذب تدفقات الوقود والحبوب.

الاقتصاد والوضع الإنساني

وتُظهر النظرة حتى فبراير 2026 أن المشهد الإنساني سيبقى بالغ القسوة، فالغذاء متوافر في الأسواق إجمالاً، لكن القدرة على الوصول إليه تتآكل بفعل ضعف الدخل وارتفاع المخاطر. وتقدّر التحليلات أن أكثر من 18 مليون شخص سيبقون في انعدام أمن غذائي شديد، ما يفرض مراقبة لصيقة لمحركات الأمن الغذائي: الأسعار، القرارات الحكومية، عمل الموانئ، المواسم الزراعية، شحّ الوقود، مسارات النزاع، وتعقيدات الإقليم.

وسجّلت أسعار السلع الأساسية تراجعاً طفيفاً في مناطق حكومة عدن مع استقرار عام في مناطق حكومة صنعاء، متأثرة بمسار الوقود وسعر الصرف. وانعكس ذلك على كلفة «سلة الحد الأدنى من الغذاء» التي انخفضت في مناطق حكومة عدن بنسبة 14% على أساس سنوي، وبقيت مستقرة في مناطق حكومة صنعاء وأكثر انخفاضاً من متوسط ثلاثة أعوام.

غير أن قيود الاستيراد في الموانئ الشمالية، وحظر استيراد دقيق القمح، لم تتحول إلى قفزة سعرية واسعة بفعل تشدد رقابة الأسعار، لكن المخاطر قائمة إذا طال أمد اضطراب الإمدادات.

وفي تفاصيل الإمدادات، ارتفعت واردات القمح عبر الموانئ الشمالية والجنوبية مقارنة بأغسطس، لكنها تراجعت سنوياً في الشمال وارتفعت في عدن، بحسب نشرة الفاو. أما الوقود فبقي مستقراً في رأس عيسى وتراجع في عدن والمكلا، فيما حدّت الضربات الجوية من القدرة التشغيلية للموانئ الشمالية وخفّضت طاقتها الاستيعابية، وهو ما ينعكس مباشرة على تكاليف النقل والمخاطر اللوجستية وهوامش الأسعار.

هذا ويمنح استقرار سعر الصرف وتراجع الأسعار متنفساً مرحلياً للأسر، لكنه لا يلغي هشاشة المشهد الكلّي. فالإصلاحات التنظيمية ساعدت على تهدئة سوق الصرف وخفض جزء من الكلفة، غير أن استدامة المكاسب مرهونة بعوامل أعمق: معالجة العجز التجاري، تعزيز الاحتياطي، فك اختناقات الموانئ، وتخفيف مخاطر اللوجستيات والوقود. وعلى الضفة الإنسانية، يبقى العنوان الأكبر هو القدرة على الوصول إلى الغذاء، لا توافره فقط. فالتوقعات حتى فبراير 2026 ترجّح بقاء مستويات انعدام الأمن الغذائي مرتفعة للغاية، ما يفرض يقظة في الرصد وسياسات استباقية في إدارة الواردات والأسعار والدعم الاجتماعي، مع توجيه المساعدات إلى الجيوب الأشد هشاشة.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

العجز المالي أكبر من الطموح.. «السعودية» تغيّر حساباتها وتلجأ إلى استثمارات «الذكاء الاصطناعي»

خطوة غير مسبوقة لجأت إليها المملكة العربية السعودية، أعادت توجيه بوصلة استثماراتها نحو استثمارات متنوعة تشمل «الذكاء الاصطناعي»، بدلاً من التركيز على مدينة «نيوم» والمشاريع العقارية الأخرى. وهذه هي المرة الأولى التي تكون فيها المملكة واقعيةً مع معطياتها الصعبة، وواضحةً أمام الحسابات الدقيقة التي تثبت أن الميزانية السعودية تعاني من أكبر عجز منذ 5 سنوات.

ففي أكتوبر الماضي، نشرت وكالة «رويترز» تقريراً أكدت فيه أن السعودية تستعد لتحويل صندوق الثروة السيادي السعودي (البالغ حجمه 925 مليار دولار) بعيداً عن التركيز على المشاريع العقارية العملاقة التي هيمنت على أهدافها التنموية في آخر 10 سنوات، والاهتمام بقطاعات جديدة أكثر واقعية وربحية، مثل الخدمات اللوجستية والمعادن والسياحة والتقنيات المتقدمة والذكاء الاصطناعي ومراكز البيانات.

أما وكالة بلومبيرغ، فنشرت عن تراجُع الاهتمام السعودي بمشروع «نيوم» الذي تُقدَّر تكلفته إلى جانب المشاريع العقارية الأخرى بـ1.5 تريليون دولار، مقابل توجيه الاستثمار نحو الذكاء الاصطناعي والتصنيع المتقدم والألعاب الإلكترونية أيضاً. جاء تقليص الرياض لطموحاتها المرتبطة بمشروع «نيوم» تزامناً مع تقلُّص عقوده الجديدة، كما تباطأ العمل على مشروع مدينة «ذا لاين»، في إطار إعادة هيكلة الإنفاق السعودي.

هذه الخطوة لا تأتي بمعزل عن السياق الاقتصادي المحلي، بل تعكس بوضوح حالة من المراجعة المالية التي تمر بها المملكة بعد سنوات من الإنفاق الضخم على مشاريع وُصفت في بدايتها بأنها «رؤية المستقبل»، لكنها تواجه اليوم تحديات التمويل وضغوط الواقع الاقتصادي.

وفي هذا الإطار، أعلنت شركة «هيومين» السعودية للذكاء الاصطناعي، في أكتوبر، عن شراكة مع شركة «بلاكستون» الأمريكية لاستثمار 3 مليارات دولار في بناء مراكز بيانات في المملكة، وتهدف هيومين لأن تصبح ثالث أكبر مزود للبنية التحتية للذكاء الاصطناعي عالمياً، مع خطط لتشغيل مراكز بيانات متطورة ودعم نمو الذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية في المملكة.

كما ذكرت بلومبيرغ أن «شركة الاستثمار الجريء» تعمل على إعادة هيكلة استراتيجيتها لتوجيه نصف محفظتها البالغة 3 مليارات دولار نحو الائتمان الخاص والملكية الخاصة، بهدف دعم المنشآت الصغيرة والمتوسطة في ظل تشديد السيولة، ويأتي ذلك مع نمو الطلب على التمويل في السعودية ضمن خطة تنويع الاقتصاد.

وذهبت المملكة بعيداً إلى غمار الرياضة، إذ تخطط لإنفاق 17.5 مليار دولار حتى 2032 لتطوير 15 ملعباً في الأراضي السعودية لاستضافة كأس آسيا 2027 وكأس العالم 2034، ويشمل المشروع بناء ملعب الملك سلمان بسعة 92 ألف متفرج وتجهيز أكثر من 232 ألف وحدة فندقية، ضمن رؤية تنويع الاقتصاد وتعزيز السياحة.

كما أعلنت السعودية عن تأسيس جامعة الرياض للفنون (Riyadh University of Arts) بوصفها أول مؤسسة أكاديمية متخصصة في مجالات الفنون على مستوى المنطقة، ومن المقرر أن تبدأ أعمالها عام 2026، ضمن سياق التحولات الرامية إلى تنويع الاقتصاد وتقليص الاعتماد على النفط.

بدورها أكدت وكالة «موديز» للتصنيف الائتماني أن استدامة زخم النمو غير النفطي في السعودية تحتاج إلى ضخ استثمارات بقيمة 8 تريليونات ريال (2 تريليون دولار) خلال السنوات المقبلة، إذا ما أرادت المملكة تعزيز تنفيذ رؤيتها لعام 2030.

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

من «المدينة الحالمة» إلى «الحسابات الواقعية»

في عام 2017، أطلقت السعودية مشروع «نيوم» كأيقونة لـ«رؤية 2030» التي يقودها صندوق الاستثمارات السيادي السعودي، وهو مشروع حضري وصناعي بحجم «بلجيكا»، بموازنة طموحة تجاوزت في البداية نصف تريليون دولار، ووعود بإنشاء مدن عائمة وروبوتات خدمية وسيارات طائرة. لكن بعد مرور سنوات، بدأت الصورة تتغير.

المشاريع واجهت تكاليف تشغيلية هائلة وتباطؤاً في مراحل التنفيذ، فيما تسربت تقارير تابعها «بقش» تفيد بتقليص بعض الخطط الأصلية بسبب العجز المالي وتحديات التمويل الخارجي.

لذلك يُقرأ التحول الأخير في استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة ليس مجرد «تعديل مسار»، بل هو إعادة تموضع اقتصادي هدفه تقليل المخاطر الناتجة عن الاعتماد على المشاريع العقارية العملاقة، والانتقال نحو القطاعات الأكثر مرونة وربحية.

ورغم العائدات الكبيرة من النفط، تواجه السعودية ضغوطاً مالية متزايدة، فالمشاريع العملاقة مُوِّلت جزئياً عبر القروض السيادية والاقتراض الداخلي، ما أدى إلى ارتفاع الدين العام وتآكل جزء من الاحتياطيات النقدية. وخلال العامين الماضيين، كثّفت الرياض إصدار سندات وقروض خارجية لتغطية النفقات التشغيلية لمشاريع «رؤية 2030»، وهو ما يعكس صعوبة الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية في ظل تذبذب الأسعار العالمية.

والتحول الحالي نحو القطاعات الإنتاجية مثل المعادن والخدمات اللوجستية يوحي بأن السعودية تحاول تصحيح مسار الإنفاق العام، عبر تحويل الأموال من «المشاريع الرمزية» إلى «المشاريع الإنتاجية» التي تولّد تدفقات نقدية مستدامة وتساهم في تنويع الاقتصاد بعيداً عن النفط.

وثمة تكاليف هائلة هي وراء تبديل المسار السعودي عن التطوير العقاري، فالتقديرات ارتفعت إلى مستويات ضخمة جداً (أكثر من تريليون دولار لمشروع «ذا لاين» وحده)، وهو ما وضع ضغوطاً مالية على الخزينة العامة، خاصة مع استمرار عجز الميزانية. واضطرت الحكومة إلى إعادة تقييم وتأجيل بعض المشاريع لترشيد الإنفاق وتخفيف الضغوط التضخمية، وتأمين الموارد الضرورية، حيث تم تأخير بعض الخطط لتمتد إلى ما بعد عام 2030 وحتى 2035.

ذلك يضاف إلى التحديات الهندسية والواقعية، فبعض المشاريع، مثل مدينة «ذا لاين» التي كان من المقرر أن تمتد لـ170 كيلومتراً، واجهت صعوبات هائلة في التنفيذ من حيث اللوجستيات، والمياه، والصرف الصحي، ما أدى إلى تقليص المرحلة الأولى من 170 كيلومتراً إلى 2.4 كيلومتر فقط بحلول 2030.

ولم تستطع السعودية جذب حجم الاستثمار الأجنبي المباشر المستهدف (100 مليار دولار سنوياً)، وذلك زاد العبء على صندوق الاستثمارات العامة كممول رئيسي. وإلى جانب ذلك، تواجه المشاريع العملاقة فجوة في الكفاءات المتخصصة المحلية المطلوبة في المجالات التقنية والسياحة المستدامة، وهو ما يؤثر على سرعة الإنجاز.

وتشير تقارير إلى أن الإشكالية التي تواجه السلطات السعودية ليست في إعادة الضبط المالي بحد ذاتها، بل في غياب الحوكمة والشفافية في دورة صنع القرار، من إعلان طموحات بموازنات ضخمة، إلى تقليص صامت للنطاق، بلا مكاشفة للرأي العام حول التكاليف الفعلية وآثار ذلك على الأولويات الاجتماعية، أو محاسبة متخذي القرارات، فضلاً عن مظالم ترتّبت على مشروع نيوم تتعلق بإجلاء سكان تلك القرى في شمال غرب السعودية من بيوتهم وتهجيرهم قسرياً وسجن بعضهم كما تفيد بعض التقارير.

أكبر عجز منذ خمس سنوات

لفهم الوضع المالي في السعودية بشكل أدق، يشير مرصد «بقش» إلى إعلان وزارة المالية السعودية في أكتوبر الماضي أن الميزانية سجّلت عجزاً فصلياً في الربع الثالث من 2025 للمرة الثانية عشرة على التوالي، وهو العجز الأكبر منذ 5 سنوات، وسط ضغوط أسعار النفط وزيادة الإنفاق.

أفادت بيانات الميزانية أن العجز في الربع الثالث بلغ 88.5 مليار ريال سعودي (23.5 مليار دولار)، وهو الأعلى منذ الربع الرابع لعام جائحة كورونا 2020. وكان العجز المسجل في الربع الثاني من 2025 بحدود 34.5 مليار ريال فقط، أي إن الفارق خلال ربعين اثنين كان مهولاً بارتفاع قدره 54 مليار ريال (14.3 مليار دولار)، وهو ما يعكس استمرار الضغوط المالية على ميزانية البلاد وسط تراجع الإيرادات النفطية.

إجمالي إيرادات الربع الثالث من 2025 ناهز 270 مليار ريال (71.9 مليار دولار)، بتراجع نسبته 13% على أساس سنوي. وتوزعت بواقع 151 مليار ريال (40.2 مليار دولار) تقريباً على الإيرادات النفطية التي انخفضت بنسبة 21% عن الربع المماثل من 2024. في حين أن الإيرادات غير النفطية سجلت 119 مليار ريال (31.7 مليار دولار)، بارتفاع طفيف نسبته 1% على أساس سنوي.

وتتوقع السعودية أن يتضاعف العجز في ميزانية عام 2025 مقارنةً بتقديرات سابقة. فوفقاً للبيان التمهيدي لميزانية 2026، رفعت المملكة توقعاتها للعجز هذا العام إلى 245 مليار ريال (65.3 مليار دولار)، ما يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما كان 2.3% فقط عند اعتماد الميزانية في نوفمبر 2024.

ووفق وزير المالية السعودي، محمد الجدعان، فإن من الممكن التوسع في الإنفاق، وهذا ما تتضمنه ميزانيات السنوات الثلاث المقبلة. ورغم أن العجز سيتراوح ما بين 100 إلى 140 مليار ريال سنوياً خلال تلك الفترة، إلا أن العائد على الاقتصاد أكبر من كلفة الاستدانة لتغطية هذا العجز، وفقاً للوزير.

في غضون ذلك، حذّرت وكالة «فيتش» للتصنيف الائتماني، مطلع أكتوبر، من أن مسار السعودية نحو ضبط أوضاع ماليتها العامة معرَّض للمخاطر، إذ تتأثر الموارد المالية للمملكة بفعل انخفاض أسعار النفط والتزامات الإنفاق الضخمة المرتبطة بخطة التحول الاقتصادي لرؤية 2030.

جاء تحذير فيتش في أعقاب البيان التمهيدي لميزانية 2026 للسعودية الذي أصدرته الحكومة، وأشار إلى تحول نحو تشديد الانضباط المالي بعد زيادة العجز في ميزانية 2025 بشكل أكبر من المتوقع. وهذا التدهور، وفقاً للوكالة، مدفوع بنقص الإيرادات وزيادة الإنفاق، وعزت تراجع الإيرادات في المقام الأول إلى ضعف الإيرادات النفطية.

توقّعت فيتش تشديد المالية العامة من خلال استقرار الإيرادات النفطية وارتفاع الإيرادات غير النفطية وتخفيضات طفيفة في النفقات الجارية والرأسمالية، وأضافت أن الضغوط المالية تسلط الضوء على احتمالات تأثر المملكة بتقلبات سوق النفط، حتى في الوقت الذي تسرع فيه الرياض جهودها لتكوين مصادر بديلة للإيرادات.

أبرز أحداث وتطـــورات الاقتصاد العربي

ملخص بيانات مرصد «بقش» للمؤشرات المالية للميزانية السعودية (الربع الثالث 2025)

المؤشر المالي	القيمة (مليار ريال سعودي)	القيمة (مليار دولار أمريكي)	ملاحظـــــــــة
العجز الفصلي (الربع الثالث 2025)	88.5	23.5	الأكبر منذ 5 سنوات (منذ الربع الرابع 2020)، وهو العجز الـ12 على التوالي (خلال 12 ربعاً متوالياً).
العجز الفصلي (الربع الثاني 2025)	34.5	9.1	
الفارق في العجز بين الربعين (الثالث - الثاني)	54	14.3	يؤكد الفارق استمرار الضغوط المالية وتفاقمها فصلياً.
إجمالي الإيرادات (الربع الثالث 2025)	270	71.9	تراجع بنسبة 13% على أساس سنوي.
الإيرادات النفطية (الربع الثالث 2025)	151	40.2	انخفاض بنسبة 21% عن الربع المماثل من 2024.
الإيرادات غير النفطية (الربع الثالث 2025)	119	31.7	ارتفاع طفيف بنسبة 1% على أساس سنوي.
توقعات العجز لعام 2025 (المراجعة)	245	65.3	يعادل 5.3% من الناتج المحلي الإجمالي، في زيادةٍ كبيرة عن التقديرات الأولية.
توقعات العجز لعام 2025 (الأصلية)	كانت 2.3% من الناتج المحلي الإجمالي (عند اعتماد الميزانية في نوفمبر 2024).		

أبرز أحداث وتطورات الاقتصاد العربي

«تقليص الإنفاق الحكومي».. للضرورة استثمارات أخرى

وزير الاستثمار السعودي خالد الفالح قال إن الوقت قد حان «لتقليص الإنفاق الحكومي وإنفاق صندوق الاستثمارات العامة»، ما عبّر عن مرحلة جديدة من الواقعية الاقتصادية. فالمشاريع الكبرى «وصلت إلى مرحلة النضج»، وعلى الدولة «ترك الأصول لتعمل في السوق» وفقاً للفالح، في إشارة واضحة إلى رغبة الحكومة في إشراك القطاع الخاص وتحميله مسؤولية الاستمرار والتشغيل.

لكن خلف هذا الطرح، يمكن قراءة إشارات إلى ضيق مالي فعلي، فالحكومة تقول بشكل غير مباشر للقطاع الخاص: «لقد قمنا بدورنا، والآن دوركم أن تتحملوا العبء». وبمعنى آخر، فإن الدولة التي كانت تموّل المشاريع العملاقة من مواردها السيادية بدأت تدرك أن الاستمرار بهذا النمط من الإنفاق غير ممكن في ظل التزامات مالية ضخمة.

واللافت أن تكون الوجهة الجديدة لصندوق الاستثمارات العامة هي «الذكاء الاصطناعي» و«مراكز البيانات». فهذه القطاعات أصبحت تمثّل رهان المستقبل لكل الدول الطامحة إلى اقتصاد رقمي مستدام، كما أنها أقل كلفة من مشاريع البناء والتشييد، وأكثر قابلية لجذب المستثمرين الأجانب.

وربما يعكس هذا التحول إدراكاً سعودياً بأن اقتصاد المعرفة قد يكون أكثر أماناً وربحية من اقتصاد الإسمنت والخرسانة، لكن السؤال الذي يُطرح الآن هو: هل بإمكان السعودية تحويل ثقلها الاستثماري من المشاريع العقارية إلى القطاعات التقنية دون تكبُّد خسائر كبيرة في الطريق؟

على المدى القصير، قد يخفف هذا التحول الضغط على الميزانية العامة ويمنح الحكومة مساحة تنفس مالي، لكنه قد يؤدي أيضاً إلى إبطاء زخم المشاريع الكبرى التي كانت جزءاً من الصورة الدعائية لرؤية 2030. أما على المدى الطويل، فتشير تقارير «بقش» إلى أن التركيز على الخدمات اللوجستية والمعادن والذكاء الاصطناعي قد يسهم في بناء اقتصاد أكثر تنوعاً وكفاءة، لكنه يتطلب سياسة استثمارية دقيقة وقدرة على جذب الكفاءات ورؤوس الأموال الأجنبية.

خالد الفالح رأى في تصريحات خلال مشاركته في جلسة «مجلس صُناع التغيير لأصحاب النفوذ في القطاعين العام والخاص» ضمن فعاليات مؤتمر مبادرة مستقبل الاستثمار في نسخته التاسعة بالرياض، أن القطاعات الجديدة أصبحت المحرك الأساسي لجذب رؤوس الأموال، وباتت تمثل 90% من الاستثمارات الأجنبية المباشرة في البلاد، فيما لا تتجاوز المشاريع النفطية سوى 10% من إجمالي الاستثمارات الأجنبية.

وبلغت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر إلى السعودية 24.9 مليار ريال (6.6 مليارات دولار) في الربع الثاني من عام 2025 حسب قراءة بقش، رغم تراجعها بنسبة 12% عن الفترة ذاتها من العام الماضي، إلا أن صافي التدفقات ارتفع بنسبة 15%، ما يعكس صلابة القاعدة الاستثمارية الجديدة. كما بلغت الاستثمارات في الشركات الناشئة أكثر من مليار دولار، جاء 60% منها من مستثمرين في الشرق الأوسط، وهو ما جعل الفالح يرى أن هذه المنظومة «تمكّن المملكة من مواجهة أي صدمات اقتصادية»، وأن مرحلة ما بعد النفط لا تعني نهاية العوائد، بل بداية مصادر جديدة للثروة.

قرض جديد بقيمة 10 سنوات

مع ذلك، تواجه السعودية حالياً مشكلة اقتصادية قد تؤثر على تصنيفها الائتماني العالي (البالغ A+ وفق وكالة فيتش وAa3 وفق وكالة موديز). المشكلة هي اللجوء إلى القروض لتمويل العجز، وهو ما قد يفاقم مستويات الدين العام إذا لم تقابل هذه القروض عوائد إنتاجية حقيقية.

في سياق التحول في سياسة التمويل الحكومي، كشفت وكالة بلومبيرغ في أكتوبر أن السعودية أجرت محادثات مع عدد من البنوك العالمية، من بينها مصارف كبرى في وول ستريت، للحصول على قرض جديد تصل قيمته إلى 10 مليارات دولار (نحو 37.5 مليار ريال)، مع احتمال ارتفاع الدَّين الحكومي إلى نحو 36% من الناتج المحلي الإجمالي، مقارنةً بحوالي 26% في نهاية 2024. وقد فتح هذا القرض تساؤلات حول لجوء المملكة إلى الاقتراض الخارجي مجدداً.

والجدير بالذكر أن السعودية توقعت في يناير 2025 أن تبلغ احتياجاتها التمويلية من خلال القروض في السنة المالية نحو 139 مليار ريال سعودي (37 مليار دولار)، بارتفاع نسبته 61% عن خطة اقتراض العام السابق. هذه القروض تزيد من الأعباء التمويلية، فالقروض الخارجية وإن كانت بشروط ميسرة، تضيف أعباء مستقبلية على الموازنة العامة من حيث الفوائد وخدمة الدَّين.

قرض المليارات العشرة أشار إلى حاجة مالية كبيرة ضمن التوجه الاستراتيجي نحو تنويع أدوات التمويل بعيداً عن الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية. ومنذ إطلاق رؤية 2030، تبنت السعودية سياسة مالية أكثر انفتاحاً على الاقتراض الخارجي والداخلي، بهدف تمويل المشاريع العملاقة مثل نيوم والقدية والبحر الأحمر وغيرها.

واللجوء إلى الاقتراض لا يعني بالضرورة أزمة مالية، لكنه يعكس -في السياق السعودي- مرحلة إعادة تموضع مالي تحاول فيها الحكومة الموازنة بين الاستمرار في الإنفاق التنموي الضخم وبين الحفاظ على استقرار الاحتياطي النقدي والسيولة الداخلية.

لكن من زاوية أخرى، التوسع في الاقتراض يشير أيضاً إلى أن المشاريع الكبرى لم تحقق بعد عوائد تغطي تكاليفها، وأن الحكومة بحاجة إلى سيولة آنية للحفاظ على وتيرة العمل دون المساس مباشرة بالاحتياطي أو صناديق الاستثمار السيادية مثل صندوق الاستثمارات العامة (PIF). بمعنى أوضح، تلجأ السعودية إلى القروض لتغطي التزامات آنية وتضمن استمرار الزخم الاقتصادي، حتى وإن كانت بعض مشاريعها لم تبدأ بعد في تحقيق الإيرادات الموعودة.

أزمة مستفيدي الضمان

وسط الحديث عن التحولات الاستراتيجية الجديدة للسعودية، تبلورت مشكلة «مستفيدي الضمان» في المملكة التي تذكر تقارير أنها تمس آلاف الأسر وشرائح واسعة من كبار السن والنساء والفقراء.

تذهب التقارير إلى أن المفارقة تكمن في أن الدولة تعلن عن مشاريع بمليارات الدولارات في مجالات الترفيه والمدن المستقبلية والذكاء الاصطناعي، بينما تُوقف إعانات الفقراء لأسباب بيروقراطية أو تقنية، ما يكشف عن خلل في تحديد الأولويات العامة في الإنفاق.

وتتمثل أزمة مستفيدي الضمان الاجتماعي السعودي في إيقاف الدعم لبعض الفئات بسبب معلَن هو عدم التزامهم بشروط «الضمان المطور» الجديد، مثل تجاوز الدخل للحد المسموح، عدم تحديث البيانات، امتلاك أصول ذات قيمة، أو عدم الجدية في البحث عن عمل والتمكين الوظيفي، بينما يُواجه المستفيدون صعوبات في التسجيل والاعتراض، ونقص الدعم لبعض الفئات المستحقة.

إشارة ختامية |

ما يحدث اليوم في المملكة العربية السعودية يجسّد التحول من الحلم إلى الحساب، فبعد سنوات من الوعود بمشاريع فلكية، بدأت السعودية تدرك أن الطريق إلى الاقتصاد المستدام يمر عبر الانضباط المالي وتحديد الأولويات، وبدا التحول في استراتيجية صندوق الاستثمارات العامة أقرب إلى اعتراف ضمني بأن التنمية لا تقوم على الرموز البراقة فحسب، بل على موازنة دقيقة بين الطموح والقدرة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

«حظر المعادن النادرة».. هزة كبرى لأسس الاقتصاد العالمي

هجمة مرتدة من الصين تعيد تعريف الحرب الاقتصادية

شهد شهر أكتوبر 2025 التتويج الحتمي لشهور من المناورات الاقتصادية العدائية التي دفعت بالاقتصاد العالمي إلى حالة من الترقب الخانق. منذ بداية العام، اتسمت سياسات الإدارة الأمريكية الثانية للرئيس «دونالد ترامب» بنهج «أمريكا أولاً» الأكثر تشدداً، والذي ترجم إلى سلسلة من الإجراءات الحمائية الصارمة. بدأت السنة بتفعيل «قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية الدولية» كأداة لفرض رسوم جمركية واسعة، وهو ما اعتبره العديد من الخبراء القانونيين توسيعاً غير مسبوق للسلطة التنفيذية في التجارة.

هذه الإجراءات، التي شملت أيضاً إغلاق ثغرة «الحد الأدنى» التي طالما استفادت منها شركات التجارة الإلكترونية الصينية، أدت إلى رفع الجدار الجمركي الأمريكي إلى مستويات لم تشهدها البلاد منذ حقبة الكساد الكبير. كانت الأجواء في واشنطن مشحونة بخطاب «الحرب التجارية العادلة» وتصحيح الميزان التجاري، بغض النظر عن التكاليف المباشرة على المستهلكين والشركات الأمريكية التي حذرت منها كبرى المؤسسات الاقتصادية.

في المقابل، كانت بكين تراقب وتنتظر، فقد ولت أيام الردود الصينية المحدودة أو الرمزية. أدرك المخططون الاستراتيجيون في الصين أن هذه الجولة من الحرب التجارية تتطلب رداً نوعياً، رداً يستهدف نقاط الضعف الاستراتيجية في قلب الاقتصاد الأمريكي. لم يعد الأمر متعلقاً بفول الصويا أو الطائرات، بل بالأساس الذي يقوم عليه التفوق التكنولوجي والعسكري الغربي.

وصلت هذه الاستراتيجية الصينية إلى مرحلة النضج في ربيع وصيف 2025، مع فرض قيود أولية على صادرات معادن حيوية مثل الغاليوم والجرمانيوم، والتي كانت بمثابة طلقات تحذيرية. وعندما استمر التصعيد الأمريكي، قررت بكين أن الوقت قد حان لاستخدام «السلاح الاستراتيجي» الذي احتفظت به لعقود: هيمنتها شبه الكاملة على سلسلة إمداد المعادن النادرة.

وهكذا، دخل العالم شهر أكتوبر 2025 وهو على شفا جرف هار، لم يكن السؤال «هل» ستحدث الأزمة، بل «متى» ستنفجر، وجاء الانفجار في التاسع من أكتوبر، ولم يكن مجرد إجراء تجاري آخر، بل كان إعلاناً صريحاً بأن قواعد اللعبة الاقتصادية العالمية قد تغيرت إلى الأبد، وأن سلاسل الإمداد التي شكلت عصب العولمة قد أصبحت هي نفسها ساحة المعركة الرئيسية.

جدار ترامب الجمركي: سياسة "الأرض المحروقة" التجارية

لم تكن الرسوم الجمركية التي فرضتها إدارة ترامب في عام 2025 مجرد استمرار لسياسات فترته الأولى، بل كانت تصعيداً شاملاً. مستنداً إلى قانون سلطات الطوارئ الاقتصادية وقسم 232، فرضت واشنطن ما وصفه تقرير «مختبر ميزانية ييل» الصادر في 17 أكتوبر بأنه «جدار جمركي»، وكشف التقرير أن متوسط معدل التعريفة الجمركية الفعلي المطبق على الواردات الأمريكية قفز إلى 18.0%، وهو رقم مذهل يمثل أعلى مستوى من الحماية الجمركية تشهده الولايات المتحدة منذ عام 1934.

لم تكن هذه الأرقام مجرد بيانات إحصائية، بل ترجمت إلى عبء مالي فادح على الأسر والشركات الأمريكية. قدر مختبر ييل أن هذه الرسوم، حتى ذلك التاريخ من أكتوبر، كلفت الأسرة الأمريكية المتوسطة ما يعادل 1800 دولار كخسارة في الدخل خلال عام 2025 وحده، نتيجة لارتفاع أسعار السلع المستوردة من الملابس والأحذية إلى الإلكترونيات ومواد البناء، هذا الرقم وضع ضغوطاً تضخمية هائلة في وقت كان فيه الاقتصاد لا يزال يتعافى من تقلبات ما بعد الجائحة.

على المستوى الكلي، كانت التداعيات وخيمة، فقد حذرت مؤسسة الضرائب في تحليلها لشهر أكتوبر أن هذه السياسات الحمائية ستؤدي إلى انكماش صافٍ في الاقتصاد الأمريكي. وقدرت المؤسسة أن الرسوم ستخفض الناتج المحلي الإجمالي الأمريكي طويل الأجل بنسبة 0.6%، والأخطر من ذلك، هو التأثير على التوظيف، حيث توقع التحليل أن تؤدي هذه السياسات، وردود الفعل الانتقامية المتوقعة، إلى فقدان صافٍ يقدر بـ 657,000 وظيفة أمريكية بدوام كامل، مما يقوض الهدف المعلن للرئيس ترامب بإعادة الوظائف الصناعية إلى البلاد.

في الوقت الذي احتفت فيه الإدارة بارتفاع الإيرادات الجمركية، التي تجاوزت 30 مليار دولار شهرياً بحلول سبتمبر 2025، كان المصنعون الأمريكيون يئنون. فقد أظهرت بيانات معهد إدارة التوريدات ISM انكماشاً في القطاع الصناعي، حيث أشار المصنعون إلى أن تكلفة المدخلات المستوردة، حتى تلك التي لا تأتي من الصين مباشرة، قد ارتفعت بسبب اضطراب سلاسل الإمداد، مما أضعف قدرتهم التنافسية العالمية. كان هذا هو المناخ الاقتصادي المتوتر الذي تلقت فيه بكين آخر جولات الرسوم الجمركية، وقررت أن وقت الرد قد حان.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

التنين يختار سلاحه: إعلان 09 أكتوبر وتفاصيل "السلاح النادر"

جاء الرد الصيني في التاسع من أكتوبر 2025، وكان بمثابة قنبلة جيوسياسية، فقد أصدرت وزارة التجارة الصينية الإعلان رقم 61 لعام 2025، وهو لم يكن مجرد إجراء انتقامي، بل كان بياناً استراتيجياً دقيق الصياغة، استهدف بشكل مباشر وصريح «المعادن النادرة والمغناطيسات الدائمة»، وهي المواد التي تسيطر الصين على ما يزيد عن 90% من قدرات معالجتها وتكريرها العالمية، وفقاً لبيانات «تشاتام هاوس». لم تكن هذه الخطوة مفاجئة بالكامل، فقد سبقتها «طلقات تحذيرية» في أبريل ويوليو شملت قيوداً على الغاليوم والجرمانيوم، لكن نطاق إعلان أكتوبر كان شاملاً ومصمماً لإحداث أقصى درجات الألم.

كانت تفاصيل الحظر، المقرر أن يبدأ تطبيقها في الأول من ديسمبر 2025، صارمة بشكل غير مسبوق. كما أوضح «مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية» في تحليل فوري، فإن القواعد الجديدة لم تفرض مجرد تراخيص، بل فرضت حظراً شبه كامل على فئات معينة. نص الإعلان بوضوح على أن أي طلبات تصدير موجهة لـ «استخدامات عسكرية» أو لشركات لها «أي انتماء» بالجيوش الأجنبية، مع إشارة واضحة للولايات المتحدة وحلفائها، سيتم «رفضها تلقائياً»، وهذا يعني قطع الإمدادات بشكل فوري عن قطاع الدفاع الأمريكي.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، فرض الإعلان قيوداً خانقة على تصدير التقنيات المتعلقة بمعالجة وتكرير هذه المعادن، في محاولة لضمان استمرار التفوق الصيني ومنع الغرب من بناء سلاسل إمداد بديلة. كما أخضع أي صادرات من المغناطيسات الدائمة المستخدمة في التقنيات المتقدمة، مثل أشباه الموصلات دون 14 نانومتر ومحركات السيارات الكهربائية عالية الكفاءة، لعملية مراجعة حالة بحالة تتطلب كشفاً كاملاً عن المستخدم النهائي والتطبيق النهائي، وهو ما اعتبرته الشركات الغربية كابوساً بيروقراطياً ومخاطرة أمنية لأسراها التجارية.

كانت الرسالة واضحة: الصين لا ترد فقط على الرسوم الجمركية، بل هي تستخدم هيمنتها على «نفط القرن الحادي والعشرين» لإعادة كتابة قواعد التجارة العالمية. لقد أثبتت بكين أنها لن تتردد في تسليح اعتماد الغرب عليها في المواد الحيوية، محولةً سلاسل الإمداد من جسور للتعاون إلى خطوط أمامية في صراع القوى العظمى. هذا الإعلان وضع واشنطن في موقف لم تحسب حسابه، حيث أصبح أمنها القومي واقتصادها التكنولوجي رهينة قرار يتخذ في بكين.

الصدمة والهلع: الشلل الفوري في القطاعات الاستراتيجية

كان وقع إعلان 09 أكتوبر فورياً ومدمراً، وانتشرت موجات الصدمة عبر القطاعات الاستراتيجية الغربية، وكان قطاع الدفاع الأمريكي هو أول المتضررين وأكثرهم وضوحاً. المعادن النادرة، مثل النيوديميوم والسمايوم، هي مكونات أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أنظمة التوجيه الدقيق للصواريخ، ومحركات الطائرات المقاتلة من الجيل الخامس مثل F-35، وفي أنظمة الرادار المتقدمة. كما حذر مركز الدراسات الاستراتيجية والدولية، فإن البنتاغون ومقاوليه الرئيسيين، مثل لوكهيد مارتن ورايثيون، يواجهون الآن كابوساً لوجستياً يتمثل في انقطاع سلسلة الإمداد لهذه المواد الحيوية.

لم يقتصر الأمر على الدفاع. قطاع التكنولوجيا الفائقة وأشباه الموصلات، الذي كان يعاني أصلاً من قيود الغاليوم والجرمانيوم، تلقى ضربة قاصمة. فالمعادن النادرة ضرورية لعمليات تصنيع الرقائق المتقدمة «أقل من 14 نانومتر» التي استهدفها الحظر الصيني بشكل خاص. هذا يعني أن طموحات «قانون الرقائق» الأمريكي لبناء استقلالية في أشباه الموصلات أصبحت مهددة بشكل خطير، حيث أن المعدات اللازمة لتصنيع تلك الرقائق تعتمد هي الأخرى على مكونات صينية.

قطاع الطاقة النظيفة والسيارات الكهربائية، وهو ركيزة أساسية في الأجندة الاقتصادية للعديد من الدول الغربية، دخل في حالة من الفوضى. المغناطيسات الدائمة، التي تعتمد بشكل كبير على معادن مثل الديسبروسيوم والتيربيوم القادمة حصراً من الصين، هي قلب محركات السيارات الكهربائية وتوربينات الرياح.

وقد أفادت «إس إف إيه أكسفورد»، وهي جهة استشارية متخصصة، أن مصنعي السيارات في الولايات المتحدة وأوروبا واليابان أبلغوا عن توقعات بتعليق خطوط إنتاج كاملة، مكررين ما حدث بشكل محدود في يوليو. فجأة، بدت أهداف التحول الأخضر العالمي رهينة لقرار سياسي من بكين.

في غضون أيام، تحول الذعر إلى واقع، وأعلنت عدة شركات سيارات عن مراجعة توقعاتها للإنتاج في الربع الأخير من 2025. وتوقفت عقود توريد المكونات الدفاعية، مما دفع بوزارة الدفاع الأمريكية إلى الإعلان عن مراجعة عاجلة لمخزونها الاستراتيجي، ليتبين أن هذا المخزون غير كافٍ على الإطلاق لمواجهة انقطاع طويل الأمد. لقد كشف إعلان 09 أكتوبر بوضوح أن الهيمنة الصناعية لا تقتصر على السلع الاستهلاكية، بل تمتد إلى قلب الآلة العسكرية والتكنولوجية للغرب.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الاقتصاد العالمي على جهاز التنفس: الأسواق وردود الفعل الدولية

عكست الأسواق المالية العالمية حالة الهلع التي أصابت الصناعة. شهد الأسبوع الثاني من أكتوبر عمليات بيع واسعة في أسهم الشركات التي تعتمد بشكل كبير على سلاسل الإمداد الصينية، خاصة في قطاعات التكنولوجيا، والسيارات، والصناعات الدفاعية. في المقابل، شهدت أسهم شركات التعدين النادرة غير الصينية، وهي قليلة ومشاريعها في مراحل التطوير الأولية في أستراليا وكندا وتكساس، قفزات هائلة ومضاربية، مما يعكس البحث المحموم عن أي بديل، حتى لو كان غير متوفر على المدى القصير.

لم تكن ردود الفعل الدولية مقتصرة على الأسواق. أصدر الاتحاد الأوروبي واليابان وكوريا الجنوبية، وهم حلفاء للولايات المتحدة ولكنهم أيضاً معتمدون بشكل كبير على المعادن النادرة الصينية، بيانات قلقة. هذه البيانات، رغم دعمها الظاهري لواشنطن في مواجهة «الممارسات التجارية غير العادلة»، إلا أنها حملت في طياتها دعوات عاجلة لخفض التصعيد. أدركت بروكسل وطوكيو وسيول أنهم عالقون في مرمى النيران المتبادلة، وأن صناعاتهم الحيوية ستكون ضحية جانبية في هذه الحرب.

بدأت الحكومات الغربية في تحركات محمومة لتأمين سلاسل إمداد بديلة، لكنها اصطدمت بحقيقة أن الأمر سيستغرق سنوات، وربما عقوداً، لبناء قدرات معالجة وتكرير تنافس القدرة الصينية الهائلة. في هذا السياق، برز «الإطار الأمريكي الأسترالي» الذي تم التوقيع عليه في 20 أكتوبر كأحد ردود الفعل السريعة، حيث تعهدت الدولتان بتخصيص 8.5 مليار دولار (بمساهمة أولية مليار دولار لكل منهما) لتسريع مشاريع التعدين والمعالجة، بهدف فتح ودائع تقدر قيمتها بـ 53 مليار دولار، كما ذكر تقرير لـ «تشاينا-يو إس فوكس». لكن هذه كانت حلولاً طويلة الأجل لمشكلة تتطلب حلاً فورياً.

بحلول الأسبوع الثالث من أكتوبر، كان الاقتصاد العالمي، الذي لم يتعافَ بالكامل بعد، يواجه تهديداً حقيقياً بالدخول في ركود عميق. ارتفعت أصوات كبرى الشركات، من إيرباص «التي التقى رئيسها التنفيذي بمسؤولين صينيين في 21 أكتوبر لتأكيد التعاون» إلى جنرال موتورز، مطالبةً إداراتها السياسية بإيجاد حل دبلوماسي. كان الضغط الاقتصادي والسياسي يتصاعد على واشنطن وبكين على حد سواء، مما مهد الطريق لمفاوضات اللحظة الأخيرة التي لم يكن أمامها خيار سوى النجاح.

قمة اللحظة الأخيرة: تفاصيل "ترتيب كوالالمبور" وتنازلات الطرفين

أمام هذا المشهد المتدهور بسرعة، والذي هدد بجر الاقتصاد العالمي إلى ركود عميق، تحولت الدبلوماسية إلى أقصى سرعة. في الأسبوع الأخير من أكتوبر، تكثفت الاتصالات السرية بين واشنطن وبكين، وبلغت ذروتها في اجتماع طارئ وعالي المستوى عُقد في 31 أكتوبر 2025 في العاصمة الماليزية، وهو ما أصبح يُعرف بـ «ترتيب كوالالمبور المشترك». كان هذا الاجتماع بين الرئيس دونالد ترامب والرئيس الصيني شي جين بينغ بمثابة فرصة أخيرة لوقف التصعيد الكارثي.

كانت التنازلات المتبادلة كبيرة وتعكس مدى الضرر الذي لحق بالطرفين. فمن جانبها، قدمت الصين التنازل الأكثر إلحاحاً: وافقت بكين على تعليق التنفيذ العالمي لضوابط التصدير الصارمة على المعادن النادرة والمغناطيسات التي أعلنت عنها في 09 أكتوبر. كما وافقت على إصدار «تراخيص عامة» لصادرات الغاليوم والجرمانيوم، التي كانت مقيدة منذ أبريل، مما سمح بتدفقها الفوري للأسواق الأمريكية وحلفائها. بالإضافة إلى ذلك، وكبادرة حسن نية تجاه القاعدة الانتخابية لترامب، تعهدت الصين بتعليق جميع تعريفاتها الانتقامية التي فرضتها منذ مارس 2025، والأهم من ذلك، الالتزام بشراء ما لا يقل عن 12 مليون طن متري من فول الصويا الأمريكي قبل نهاية العام.

في المقابل، قدمت الولايات المتحدة تنازلات جوهرية كشفت مدى تأثير الضربة الصينية. وافقت واشنطن على خفض «الرسوم الإضافية» على الواردات الصينية من 20% إلى 10%، على أن يبدأ هذا التخفيض في 10 نوفمبر. هذا التنازل، الذي جاء في بيان للبيت الأبيض، كان تراجعاً كبيراً عن موقف الإدارة المتشدد. كما وافقت الولايات المتحدة، وفقاً لمصادر مطلعة مثل «تومسون هاين»، على تعليق تنفيذ «قاعدة الشركات التابعة بنسبة 50%» لمدة عام، وهي قاعدة كانت تهدف لتوسيع نطاق العقوبات على الشركات الصينية.

لم يتوقف الأمر عند هذا الحد، بل شملت التنازلات الأمريكية تعليقاً لمدة عام للإجراءات العقابية الناتجة عن التحقيق بموجب «القسم 301» ضد قطاعات بناء السفن والخدمات اللوجستية والبحرية الصينية. كان هذا «الترتيب» في جوهره صفقة واضحة: الإغاثة الفورية لسلاسل الإمداد التكنولوجية والعسكرية الأمريكية مقابل تخفيف كبير للضغط الجمركي الأمريكي وفتح الأسواق أمام المزارعين الأمريكيين. لقد كانت هدنة تم شراؤها بثمن باهظ، كشفت للطرفين حدود القوة الاقتصادية لكل منهما.

ما بعد الهدنة.. عالم "إزالة المخاطر" الإجباري

بينما تنفس العالم الصعداء مع حلول منتصف نوفمبر 2025، فإن الهدوء الذي أعقب ترتيب كوالالمبور لم يكن سلاماً، بل هدنة هشة بنيت على إدراك متبادل بالضرر الكارثي. لقد كشف شهر أكتوبر 2025 بشكل قاطع أن الثقة، وهي حجر الأساس في العولمة الاقتصادية، قد تحطمت بشكل لا رجعة فيه. لم تعد الحرب التجارية مجرد صراع على الرسوم الجمركية والموازين التجارية، بل تحولت إلى صراع وجودي على السيطرة على التقنيات الحيوية وسلاسل الإمداد الاستراتيجية.

الدرس الأكبر الذي خرج به الغرب من أزمة أكتوبر هو أن «إزالة المخاطر» لم يعد خياراً سياسياً أو مصطلحاً أكاديمياً، بل أصبح ضرورة استراتيجية عاجلة ومكلفة. أدركت الحكومات والشركات في واشنطن وبروكسل وطوكيو أن الاعتماد المفرط على منافس جيوسياسي واحد في تأمين مواد حيوية كالتي لا غنى عنها للدفاع الوطني والتحول الأخضر، يمثل ثغرة أمنية وجودية. وبالتالي، ستشهد السنوات القادمة سباقاً محموماً، مدعوماً بمليارات الدولارات من الاستثمارات الحكومية والخاصة، لبناء سلاسل إمداد «صديقة» ومحلية، بغض النظر عن التكلفة الاقتصادية الباهظة على المدى القصير.

في نهاية المطاف، سيُذكر شهر أكتوبر 2025 باعتباره اللحظة التي تم فيها «تسليح» العولمة بشكل كامل. لقد دخل الاقتصاد العالمي عصراً جديداً من المنافسة الجيوسياسية، حيث لم تعد الأدوات الاقتصادية منفصلة عن الاستراتيجية العسكرية. أصبحت المعادن النادرة، وأشباه الموصلات، وأنظمة البيانات، والشبكات المالية، كلها أدوات في ترسانة القوى العظمى. هذه الهدنة الهشة قد تمنع الانهيار الفوري، لكنها ترسم ملامح عالم أكثر انقساماً وتكلفة وأقل استقراراً، عالم أصبح فيه الأمن الاقتصادي والأمن القومي وجهين لعملة واحدة.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

كيف حول الإغلاق الحكومي الأمريكي الاقتصاد الأكبر إلى «صندوق أسود»؟

دخلت الولايات المتحدة، منذ فجر الأول من أكتوبر 2025، في نفق مظلم يُعرف بـ «الإغلاق الحكومي»، وهو الشلل الذي كسر بحلول منتصف نوفمبر 2025 الرقم القياسي المسجل في 2019-2018 ليصبح الأطول في تاريخ الولايات المتحدة، متجاوزاً 42 يوماً من الجمود الكامل. هذه الأزمة، التي بدأت كفشل روتيني في تمرير ميزانية السنة المالية 2026، تحولت بسرعة من مجرد خلاف مالي إلى صدام أيديولوجي عميق حول مستقبل الرعاية الصحية، ومنصة لإدارة الرئيس ترامب لإعادة هيكلة جذرية للجهاز الفيدرالي، مستخدمة تكتيكات لم يسبق لها مثيل مثل الفصل الدائم للموظفين.

إن ما يميز إغلاق 2025 ليس مدته الزمنية فحسب، بل عمق الضرر الذي ألحقه بالبنية التحتية المعلوماتية للاقتصاد. فبينما يكافح مئات الآلاف من الموظفين الفيدراليين لتأمين قوت يومهم، يجد «مجلس الاحتياطي الفيدرالي» والمستثمرون في وول ستريت أنفسهم يطيرون بشكل أعمى. لقد أدى توقف وكالات إحصائية حيوية مثل مكتب إحصاءات العمل BLS عن العمل إلى حجب بيانات شهر أكتوبر بالكامل، مما خلق «صندوقاً أسود» اقتصادياً لا يمكن معه قياس التضخم أو التوظيف بدقة.

هذا الشلل المتعمد، الذي يأتي في وقت حرج للاقتصاد العالمي، كلف البلاد مليارات الدولارات من الخسائر الدائمة، وأصاب أسواق العملات بأسوأ ركود لها منذ عقدين، وأجبر الإدارة على الاعتراف بأننا «قد لا نعرف أبدًا ما حدث» لاقتصاد أكتوبر. إنها لحظة كاشفة لا تُظهر فقط مدى الاستقطاب السياسي في واشنطن، بل تكشف أيضاً عن هشاشة النظام بأكمله عندما يُستخدم التمويل الحكومي كورقة ضغط قصوى في معركة سياسية لا هوادة فيها.

وبينما تلوح في الأفق بوادر انفراج هش مع تصويت مجلس الشيوخ مؤخراً على قرار تمويل مؤقت، فإن الأسئلة التي يطرحها هذا الإغلاق تبقى أعمق من مجرد إعادة فتح المكاتب. إنه يطرح تساؤلات حول مدى الضرر الدائم الذي لحق بالخدمة المدنية، ومصداقية البيانات الأمريكية، وما إذا كانت هذه التكتيكات القاسية – مثل تسريح الموظفين بشكل دائم – ستصبح السمة الجديدة للسياسة المالية الأمريكية في المستقبل.

تشريح المواجهة: معركة الرعاية الصحية وهيكلة الحكومة

يكمن جوهر هذا الإغلاق، الذي بدأ في 01 أكتوبر 2025، في خلاف سياسي عميق يتجاوز مجرد أرقام الميزانية. ففي حين فشل الكونغرس في تمرير قوانين التمويل الـ 12 للسنة المالية الجديدة، كان السبب الحقيقي هو الصدام حول مستقبل الرعاية الصحية. لقد أصر الديمقراطيون في الكونغرس على تضمين تمديد لـ «الإعفاءات الضريبية المميزة» Premium Tax Credits التي تعود إلى حقبة الوباء، والتي انتهت في وقت سابق من عام 2025، لخفض تكاليف التأمين الصحي لملايين الأمريكيين.

في المقابل، رفضت الأغلبية الجمهورية في الكونغرس وإدارة الرئيس ترامب بشكل قاطع ربط تمويل الحكومة بهذه الإعانات، معتبرين إياها «حبوباً سامة» سياسية. وبدلاً من ذلك، دفعت الإدارة بتشريع مضاد يُعرف باسم «قانون الفاتورة الواحدة الجميلة الكبيرة» One Big Beautiful Bill Act، الذي يهدف إلى إجراء تخفيضات كبيرة في نظام الرعاية الطبية، مما خلق فجوة أيديولوجية غير قابلة للردم.

لكن هذا الإغلاق شهد تصعيداً غير مسبوق. فبدلاً من الاكتفاء بـ «الإجازة الإجبارية» المؤقتة للموظفين، استخدمت إدارة ترامب الأزمة كفرصة لتنفيذ أجندة «إعادة هيكلة» الحكومة. كشفت تقارير اقتصادية اطلع عليها مرصد بقش أن الإدارة أصدرت توجيهات للوكالات بالاستعداد لـ «خفض دائم للقوة العاملة»، مستهدفة برامج وموظفين يُنظر إليهم على أنهم لا يتماشون مع الأجندة السياسية للإدارة.

هذه الخطوة العدائية تمثلت في أرقام صادمة، ففي 11 أكتوبر، بدأت الإدارة بالفعل في فصل أكثر من 4,000 موظف فيدرالي بشكل دائم. وكان ما لا يقل عن 10,000 موظف مهددين بالفصل النهائي. وقد دفعت هذه الإجراءات، التي وصفتها نقابات الموظفين بأنها «تكتيك ضغط سياسي غير قانوني»، الأزمة إلى مستوى جديد من العداء، محولة الموظفين الفيدراليين من مجرد متفرجين متضررين إلى ضحايا مباشرين في عملية تصفية سياسية.

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الفاتورة الاقتصادية: مليارات مفقودة واقتصاد أعمى

الضرر الاقتصادي الناجم عن هذا الإغلاق المطول ليس نظرياً، بل تم توثيقه بدقة. أصدر مكتب الميزانية بالكونغرس وهو الحكم المالي غير الحزبي، تحليلاً قاتماً في 29 أكتوبر. قدر المكتب أن الإغلاق سيخفض نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي السنوي في الربع الرابع من عام 2025 بما يتراوح بين 1.0 و 2.0 نقطة مئوية كاملة، وهو رقم هائل لاقتصاد كبير.

الأهم من ذلك هو الخسارة الدائمة، وأوضح تقرير مكتب الميزانية بالكونغرس أنه حتى بعد إعادة فتح الحكومة وعودة الموظفين، فإن الاقتصاد سيعاني من خسارة دائمة لا يمكن تعويضها. قُدرت هذه الخسارة الصافية بما يتراوح بين 7 مليارات دولار و 14 مليار دولار «بأسعار 2025». هذه المليارات لا تمثل مجرد تأخير في الإنفاق، بل هي إنتاجية فُقدت إلى الأبد، وعقود لم تُوقع، وخدمات لم تُقدم، واستثمارات أُجلت.

لقد تسبب الإغلاق في فوضى عارمة في الأسواق المالية ليس بسبب الخسارة المباشرة فحسب، بل بسبب ضريبة عدم اليقين. وحذّر «كيفن هاسيت» من المجلس الاقتصادي بالبيت الأبيض، في تصريحات لشبكة CNBC من أن الإغلاق سيخلق ضبابية هائلة حول صحة الاقتصاد، بسبب توقف وكالات مثل مكتب إحصاءات العمل ومكتب التحليل الاقتصادي، التي تم حجب تقارير شهر أكتوبر الحيوية حول التضخم والتوظيف والإنفاق الاستهلاكي.

هذا النقص في البيانات أجبر مجلس الاحتياطي الفيدرالي والمستثمرين على اتخاذ قرارات بمليارات الدولارات دون أي أساس واقعي. ونتيجة لهذا الفراغ المعلوماتي، وصفت وكالة بلومبيرغ عام 2025 بأنه «العام الأسوأ في سوق العملات منذ عقدين». فقد أدى غياب البيانات الاقتصادية الرئيسية إلى تراجع حاد في تقلبات أسعار الصرف، حيث يمتنع المستثمرون عن اتخاذ مواقف كبيرة، مما أصاب السوق بركود شبه كامل.

التكلفة البشرية: 3 ملايين رهينة وتوقف الخدمات

بعيداً عن أرقام الناتج المحلي الإجمالي، كانت التكلفة البشرية لهذا الإغلاق كارثية. وفقاً للبيانات المجمعة، أدى الإغلاق إلى إعطاء إجازة إجبارية لحوالي 900,000 موظف فيدرالي، بينما أُجبر ما يقرب من 2 مليون موظف أساسي آخرين على مواصلة العمل دون الحصول على رواتبهم لأكثر من ستة أسابيع. هذا المزيج من البطالة القسرية والعمل القسري دون أجر دفع مئات الآلاف من الأسر إلى حافة الهاوية المالية. تجاوز التأثير مجرد حجب الرواتب، فكما ذكرنا، تحركت الإدارة لفصل آلاف الموظفين بشكل دائم، مما خلق حالة من الذعر الوظيفي لم تشهدها إغلاقات سابقة. وفي الوقت نفسه، بدأ الموظفون الأساسيون الذين يعملون بلا أجر في التغيب عن العمل. أدى النقص الحاد في موظفي مراقبة الحركة الجوية التابعين لإدارة الطيران الفيدرالية إلى إلغاء أكثر من 1,500 رحلة جوية حتى أوائل نوفمبر، مما تسبب في شلل جزئي في نظام النقل الجوي الوطني.

امتدت الأزمة لتطال المواطنين الأكثر ضعفاً. وذكرت وكالة رويترز أن وزارة الزراعة الأمريكية اضطرت إلى توجيه الولايات بوقف بعض برامج المساعدات الغذائية الحيوية، مما أثر على ملايين الأسر ذات الدخل المنخفض. وفي الوقت نفسه، توقفت معاهد الصحة الوطنية ومراكز السيطرة على الأمراض عن العديد من أنشطتها غير الطارئة، مما أدى إلى تباطؤ الأبحاث الطبية الحيوية ومراقبة الصحة العامة.

أما القطاع الخاص، فكان الضحية الصامتة، فالمقاولون الحكوميون، الذين يشغلون ملايين العمال في وظائف تتراوح من خدمات التكنولوجيا إلى النظافة، توقفت عقودهم فجأة. على عكس الموظفين الفيدراليين، فإن هؤلاء المقاولين وشركاتهم الصغيرة لن يحصلوا في الغالب على تعويض بأثر رجعي عن الإيرادات المفقودة، مما يعني أن خسائرهم البالغة مليارات الدولارات هي خسائر دائمة ستؤدي حتماً إلى موجة من الإفلاس وتسريح العمال في القطاع الخاص.

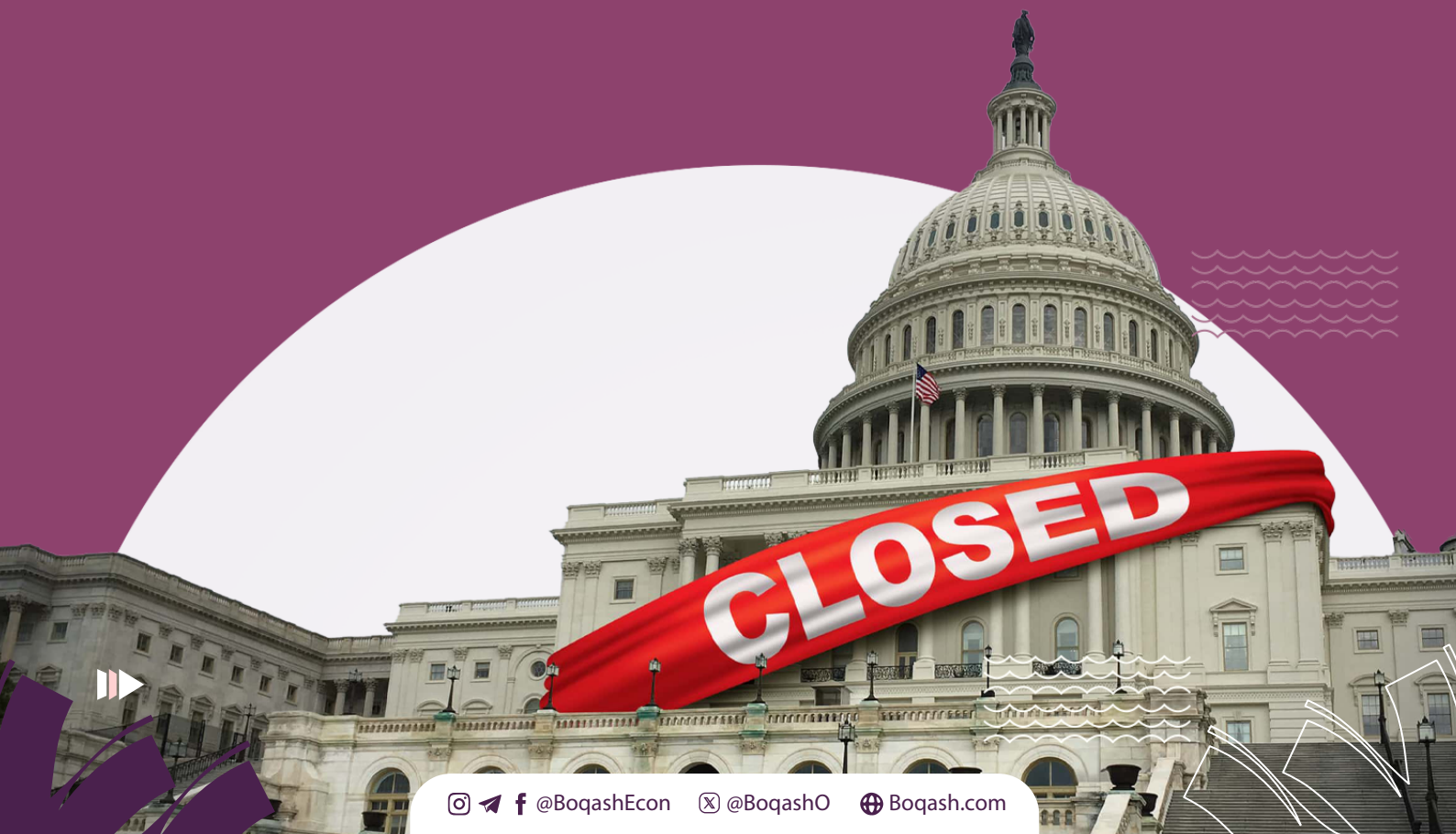

▪ أبرز تطورات وأخبار الاقتصاد العالمي

الانفراج المشروط ومستقبل "الحكم بالأزمات"

مع دخول الإغلاق أسبوعه السابع، وفي ظل ضغوط اقتصادية وسياسية هائلة، ظهرت بوادر انفراجة، ففي 11 نوفمبر، نجح مجلس الشيوخ في كسر الجمود، حيث صوت 60 عضواً مقابل 40 لصالح تمرير «قرار مستمر» مؤقت لتمويل الحكومة.

ولا يزال من غير الواضح ما هي التنازلات التي قُدمت بالضبط. حيث تشير المصادر إلى أن الاتفاق لا يتضمن التمديد الكامل لإعانات الرعاية الصحية الذي طالب به الديمقراطيون، ولكنه قد لا يتضمن أيضاً التخفيضات الجذرية التي سعت إليها الإدارة. والأهم من ذلك، فالاتفاق «لا يتضمن على ما يبدو أي ضوابط محددة تمنع ترامب من تنفيذ مزيد من خفض الإنفاق»، مما يترك الباب مفتوحاً أمام استمرار سياسة إعادة هيكلة الحكومة حتى بعد إعادة فتحها.

تُظهر استطلاعات الرأي تذمراً شعبياً واسعاً، فقد أظهر استطلاع أجرته رويترز في أواخر أكتوبر أن 50% من الأمريكيين يحملون الجمهوريين مسؤولية الإغلاق، بينما ألقى 43% باللوم على الديمقراطيين. هذا الانقسام يعكس الاستقطاب العميق الذي سمح للأزمة بالاستمرار لهذه المدة، حيث راهن كل طرف على أن الآخر سيتحمل اللوم الشعبي أولاً.

حتى مع عودة الموظفين الوشيكة، فإن هذا الإغلاق يترك ندوباً غائرة. إنه يرسخ «الحكم عبر الأزمات» كأمر واقع جديد في واشنطن. لقد أثبتت هذه الأزمة أن أي طرف سياسي مستعد لاحتجاز الاقتصاد الوطني بأكمله كرهينة لتحقيق مكاسب سياسية، حتى لو كان الثمن هو تدمير دائم لمليارات الدولارات من الثروة، وتآكل ثقة المستثمرين، وفصل الموظفين العموميين بشكل دائم.

في الختام، لم يكن إغلاق أكتوبر 2025 مجرد إزعاج بيروقراطي، بل كان بمثابة زلزال اقتصادي وسياسي كشف عن عمق الخلل في النظام الأمريكي. لقد تجاوزت آثاره مجرد الخسائر المالية الفورية، التي قدرها مكتب الميزانية بالكونغرس بما يصل إلى 55 مليار دولار كخسارة دائمة، ليضرب صميم البنية التحتية المعلوماتية للاقتصاد. إن إجبار أكبر اقتصاد في العالم على العمل «أعمى» بدون بيانات حيوية هو سابقة خطيرة أدت إلى شلل أسواق العملات وأعاقت قدرة الاحتياطي الفيدرالي على اتخاذ قرارات مستنيرة.

الأخطر من ذلك هو الإرث البشري والمؤسسي لهذه الأزمة، فتحويل الإغلاق من إجازة مؤقتة إلى أداة للفصل الدائم للموظفين العموميين هو تصعيد نوعي يهدد بتسييس الخدمة المدنية بشكل لا رجعة فيه. هذا التكتيك، بالإضافة إلى تجميد التمويل عن المدن والولايات الديمقراطية كما ذكرت بعض التقارير، يحول الميزانية الفيدرالية من أداة للحكم إلى سلاح للعقاب السياسي، مما يقوض الثقة الأساسية بين المواطن والدولة.

وبينما يتجه الكونغرس نحو حل مؤقت لإعادة فتح الأبواب، فإن السؤال الذي يتردد في أروقة واشنطن ليس متى سيحدث الإغلاق التالي، بل ما هو السلاح الجديد الذي سيتم استخدامه فيه. لقد أثبت إغلاق 2025 أن كل الخطوط الحمراء السابقة قد تم تجاوزها، وأن تكلفة الاستقطاب السياسي لم تعد مجرد سجال إعلامي، بل أصبحت فاتورة باهظة تُدفع مباشرة من جيوب المواطنين، ومن الناتج المحلي الإجمالي، ومن مصداقية الولايات المتحدة على المسرح العالمي.

مستجدات ســـوق الطاقـــة العالمـــي

الحرب التجارية تدفع الطلب على النفط إلى حافة الهاوية

«أوبك+» في مواجهة «تدمير الطلب».. سوق النفط في عين العاصفة

دخلت أسواق الطاقة العالمية شهر أكتوبر 2025 وهي على حافة الهاوية، في ظل تضارب هائل بين العوامل الأساسية. فمن ناحية، كانت التوترات الجيوسياسية، التي بلغت ذروتها في الحرب التجارية المحتدمة بين الولايات المتحدة والصين، تضع ضغوطاً هائلة على سلاسل الإمداد، ومن ناحية أخرى، كانت هذه التوترات ذاتها، مقترنة بارتفاع أسعار الفائدة، تغذي مخاوف جدية من حدوث ركود عالمي عميق، وهو ما يشكل أكبر تهديد للطلب على النفط.

أصبح المشهد أكثر تعقيداً مع تباين التقارير الصادرة عن كبرى الوكالات الدولية. فقد أصدرت وكالة الطاقة الدولية تقريرها الشهري للسوق في أكتوبر بنبرة تميل إلى التشاؤم بشأن نمو الطلب، مشيرة إلى بيانات التصنيع الضعيفة في كل من أوروبا والصين. وفي المقابل، تمسك تحالف «أوبك+» بموقفه المتشدد لإدارة الإمدادات، في محاولة واضحة لوضع أرضية صلبة للأسعار.

في خضم هذا التضارب، كان المتعاملون يراقبون عن كثب بيانات المخزونات الأسبوعية الصادرة عن إدارة معلومات الطاقة الأمريكية والتي أظهرت اتجاهاً متقلباً يعكس حالة عدم اليقين. لقد كان أكتوبر شهراً اختبرت فيه السوق قدرتها على الصمود، حيث أثبتت العوامل الجيوسياسية والاقتصادية الكلية أن لها اليد العليا على أساسيات العرض والطلب التقليدية.

صدمة الطلـــب: الحرب التجارية تطفئ محركات النمو

وفقاً لـ «تقرير سوق النفط» الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في منتصف أكتوبر، تم تعديل توقعات نمو الطلب العالمي على النفط لبقية عام 2025 والربع الأول من 2026 بالخفض بشكل كبير. استشهد التقرير مباشرة بالتصعيد في الحرب التجارية بين الولايات المتحدة والصين، مشيراً إلى أن الرسوم الجمركية المرتفعة أدت إلى انكماش ملحوظ في نشاط التصنيع العالمي، وهو ما انعكس انخفاضاً في استهلاك الديزل ووقود الطائرات. وأكدت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية هذا الاتجاه، حيث أظهر «توقعات الطاقة قصيرة الأجل» لشهر أكتوبر تباطؤاً في الطلب على البنزين داخل الولايات المتحدة، على الرغم من كونه موسماً للقيادة في بعض الأجزاء. أرجعت إدارة معلومات الطاقة هذا الضعف إلى تآكل القوة الشرائية للمستهلكين بسبب التضخم المستمر المرتبط بالتعريفات الجمركية، مما قلل من الرحلات غير الضرورية وأثر على مجمل استهلاك الطاقة في قطاع النقل.

كانت الضربة الأكبر قادمة من الصين، حيث أظهرت بيانات مؤشر مديري المشتريات الصناعي الصادرة في نهاية أكتوبر انكماشاً للشهر الثاني على التوالي. كما أبرزت تحليلات موقع «أويل برايس» أن هذا الانكماش، المدفوع بتعطل الصادرات بسبب الرسوم الأمريكية، أدى إلى توقف شبه كامل لنمو الطلب على النفط في أكبر مستورد للخام في العالم، مما أرسل موجة بيع قوية في أسواق العقود الآجلة.

أوبك+: محاولات يائسة لتحقيق الاستقرار

في مواجهة شبح تهاوي الطلب، عقدت لجنة المراقبة الوزارية المشتركة لتحالف أوبك+ اجتماعها الدوري في الأسبوع الأول من أكتوبر. أكد البيان الصادر عن الاجتماع على الالتزام التام باتفاقية خفض الإنتاج الحالية، مع تمديد التخفيضات الطوعية الإضافية التي تقودها المملكة العربية السعودية «بواقع مليون برميل يومياً» وروسيا «بواقع 300 ألف برميل يومياً» حتى نهاية الربع الأول من عام 2026، في محاولة استباقية لمنع انهيار الأسعار.

أظهرت بيانات تتبع الناقلات لشهر أكتوبر أن صادرات التحالف ظلت منضبطة بشكل كبير، ولكن الشكوك بدأت تحوم حول مدى استعداد بعض الأعضاء لمواصلة التضحية بحصصهم السوقية. هذا الوضع وضع التحالف في موقف دفاعي، حيث اضطروا إلى محاربة تصور «تدمير الطلب» الذي تسببت فيه سياسات حلفائهم وخصومهم الاقتصاديين على حد سواء.

على جبهة الغاز الطبيعي، كان الوضع في أوروبا مختلفاً تماماً. فمع بداية أكتوبر، أظهرت بيانات «مبادرة تخزين الغاز الأوروبية» أن منشآت التخزين في الاتحاد الأوروبي وصلت إلى مستويات امتلاء قياسية، تجاوزت 95% من سعتها الإجمالية. هذا الإنجاز، الذي تحقق قبل الموعد المحدد، أدى إلى هبوط حاد في أسعار الغاز الفورية في مركز TTF الهولندي، مما جلب ارتياحاً قصير المدى للمستهلكين والصناعات الأوروبية.

في الولايات المتحدة، كشفت بيانات إدارة معلومات الطاقة الأمريكية عن استمرار نمو إنتاج الغاز الصخري، مدفوعاً بالطلب القوي من محطات تصدير الغاز الطبيعي المسال التي تعمل بكامل طاقتها. وعملت الصادرات الأمريكية كصمام أمان حيوي للسوق العالمية، حيث تم توجيه كميات كبيرة نحو آسيا وأوروبا لتعويض النقص المستمر في الإمدادات الروسية عبر خطوط الأنابيب.

غير أن تقرير «توقعات الطاقة العالمية» الصادر عن وكالة الطاقة الدولية في أواخر أكتوبر، دق ناقوس الخطر، حيث حذر التقرير من أن الاعتماد المفرط على الغاز الطبيعي المسال يجعل الأسواق عرضة للصدمات، وأن التوترات الجيوسياسية «مثل حظر الصين للمعادن النادرة» تهدد بتعطيل سلاسل إمداد الطاقة المتجددة. هذا الوضع المعقد يضع الغاز في موقع «الوقود الانتقالي» لفترة أطول مما كان متوقعاً، ولكنه أيضاً يجعله رهينة للتقلبات السياسية.

أثبت شهر أكتوبر 2025 أن أسواق الطاقة لم تعد تحركها قوى العرض والطلب التقليدية فحسب، بل أصبحت ساحة معركة مباشرة للسياسات الاقتصادية الكلية والتوترات الجيوسياسية. أظهرت بيانات وكالة الطاقة الدولية وإدارة معلومات الطاقة الأمريكية بوضوح الضرر الذي ألحقته الحرب التجارية بالطلب العالمي، في حين كشفت تحركات أوبك+ عن تصميمها على منع الانهيار، حتى لو كان ذلك بتكلفة باهظة.

مع دخولنا الربع الأخير من العام، يقف السوق على حافة السكين. الهدنة التجارية الهشة التي تم التوصل إليها في نهاية أكتوبر «ترتيب كوالالمبور» قد توفر متنفساً، لكن الضرر الذي لحق بالثقة الاقتصادية سيستغرق وقتاً طويلاً للتعافي. سيظل السؤال الأكبر هو: هل يمكن لخفض التصعيد السياسي أن ينقذ الطلب على الطاقة قبل أن تضطر "أوبك+" إلى اتخاذ إجراءات أكثر إيلاماً؟.

(ســوق النفـــط العالميـة)

-تغيرات وتوقعات أسعار نفط خام برنت الفورية (يناير 2024 - ديسمبر 2026)
-المصدر : إدارة معلومات الطاقة الأمريكية

متوسط الأســـعار الفورية لخام برنت في أكتوبر 2025= 65$ للبرميل (انخفاض 3$ عن متوسط سعر البرميل في سبتمبر 2025)

التحليلات: انخفضت أســعار النفط بشــكل ملحوظ في أكتوبر 2025 «إلى 65 دولاراً»، والســبب الرئيــسي هو أن نمو إمدادات النفط العالمية كان تأثيره أقوى من المخاوف بشــأن تأثير العقوبات الجديدة على روســيا. ومع ذلك، كان يمكن أن يكون الانخفاض أكبر لولا المشــتريات الصينية الضخمة للتخزين الاســتراتيجي (تقدر بـ 0.8 مليون برميل يومياً حتى سبتمبر). هذه المشتريات غير المتوقعة عملت كمصدر "طلب إضافي" فاجأ السوق وحدّ من الضغوط الهبوطية على الأسعار. أما العقوبات على روسيا، فتأثيرها حتى الآن يتركز في زيادة تكاليف الشحن وخفض الأرباح الروسية، وليس بالضرورة خفض الإنتاج العالمي بشكل كبير.

التوقعات: يُتوقع اســتمرار انخفاض الأســعار، لتصل إلى 54 دولاراً للبرميل في الربع الأول من 2026. الســبب هو أن نمو الإنتاج العالمي سيتزامن مع ضعف الطلب الموسمي «الشتاء»، مما سيؤدي إلى تراكم المخزونات العالمية والضغط على الأسعار.